



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور البيانات المالية في ترشيد القرار الائتماني
(من وجهة نظر أصحاب الشركات والقائمين عليها)

مجدي عبد الله الهريمي

رسالة ماجستير

القدس / فلسطين
1436هـ / 2015م

دور البيانات المالية في ترشيد القرار الائتماني
(من وجهة نظر أصحاب الشركات والقائمين عليها)

إعداد:

مجدي عبد الله الهريمي

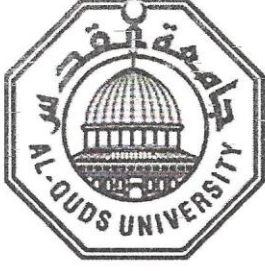
بكالوريوس إدارة أعمال - تخصص محاسبة - جامعة بيت لحم - فلسطين

المشرف: د. إبراهيم عوض

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من معهد الإدارة والاقتصاد
- كلية الدراسات العليا - تخصص محاسبة وضرائب - جامعة القدس

القدس / فلسطين

1436هـ / 2015م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
كلية المحاسبة والضرائب

إجازة الرسالة

دور البيانات المالية في ترشيد القرار الائتماني
(من وجهة نظر أصحاب الشركات والقائمين عليها)

اسم الطالب: مجدي عبد الله الهريمي
الرقم الجامعي: 21010620

المشرف: د. إبراهيم عوض

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2015/01/25 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوافقهم.

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

- 1- رئيس لجنة المناقشة: د. إبراهيم عوض
- 2- ممتحناً داخلياً: د. ساهر عقل
- 3- ممتحناً خارجياً: د. فادي قطان

القدس - فلسطين

1436هـ / 2015م

الإهداء

أهدي جهدي المتواضع إلى.....

والدي ووالدتي....

وزوجتي الكريمة.....

وأخواني وأخواتي الأعزاء...

أصدقائي ورفقاء دربي الذين وقفوا إلى جانبي وساعدوني واخص بالذكر حمزة المعطي.....

إلى كل من قدم لي العون والمساعدة في انجاز هذا العمل.....

إليهم جميعاً أهدى هذا الجهد.

مجدي الهريمي

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حينما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

الاسم: مجدي الهريمي

التاريخ: 21/3/2015

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه، الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي، بأن مَنّ علي بإتمام هذه الرسالة، ومَنّ علي بفضله ونعمه التي لا أحصيها، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه أجمعين، وبعد... أتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور إبراهيم عوض، حيث كان لفضله بالإشراف على هذه الرسالة أكبر الأثر في إثرائها بأفكاره النيرة ومعلوماته القيمة، فلم يبخل بجهده أو نصائحه، جزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء.

وأقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي المتواضعة، وعلى ما سيبدونه من مقترحات قيمة لإثراء هذه الرسالة. كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي الموقرة جامعة القدس، ممثلة بمسؤوليها وأعضاء هيئتها التدريسية. ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة أو ساهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العلمية، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحث

مجدي الهريمي

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأهمية النسبية للبيانات المالية في ترشيد القرار الائتماني لدى البنوك العاملة في فلسطين، من وجهة نظر أصحاب الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانته شملت (46) فقرة وذلك لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. تكونت عينة الدراسة من (300) شركة تعمل في مدينة بيت لحم، وقسمت العينة إلى عدة مجموعات بحسب نوع الشركة، وتم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية في اختيار العينة. وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية كالتكرار والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبارات لعينة واحدة واختبار التباين (One Way ANOVA)، وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إن البنوك في فلسطين تعتمد على القوائم المالية من بيان دخل ومركز مالي وتدفقات نقدية في قرار الإقراض، إذ أنه طلب من الشركات التي تقدمت للحصول على قرض بياناتهم المالية من ضمن باقي البيانات المستندية، كما اشترط البنك أن تكون هذه البيانات المالية مدققة. وقد أفاد المبحوثين كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن البنوك تقوم بتحليل جزئيات قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية. مما يؤكد على أهمية البيانات المالية بقرار الإقراض لدى البنوك في فلسطين.

وقد أوصت الدراسة بأنه من الضروري أن تعي الشركات أهمية البيانات المالية لدى البنوك في فلسطين والمؤسسات المانحة الأخرى من قائمة دخل ومركز مالي وتدفقات نقدية. فالقوائم المالية تعطي القارئ فكرة حول وضع الشركة وتطورها وسياساتها واتجاهاتها. وكذلك على البنوك التأكد من أن مقدمي طلب الائتمان من الشركات والقائمين عليها على مقدرة كافية لتغطية كافة التزاماتهم من صافي الأرباح، وأيضاً العمل على زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.

Role of Financial Statements in the Rationalization of Credit Decision from the Perspective of Companies' Owners

Prepared By: Majdi Abdullah Hurimy

Supervised By: Dr. Ibrahim Awad

Study Abstract:

The study aims to identify the relative significance of financial statements in the rationalization of credit decision at banks operating in Palestine from the point of view of companies' owners. In order to achieve the objectives of the study, the researcher designed a 46 item questionnaire in order to collect primary data about the study sample. Based on this, collection and analysis of data along with a verification of hypotheses was carried out using SPSS. The study sample consisted of 300 companies active in Bethlehem city; the sample was divided into several groups in accordance with company type. The sample was selected using a random stratified sample approach. Several statistical methods were used like frequencies, percentiles, means, standard deviation, one sample test T- test and One Way ANOVA. Following data and hypotheses analysis, the study came up with several findings most important of which are:

Banks in Palestine rely on financial statements (income statement, balance sheet and cash flow) in credit decisions, as the banks in Palestine request financial statements along other documents provided that these statements are audited.

According to the perspectives of the respondents that the Banks analyze the income statements, balance sheet and cash flow. This confirms the importance of the financial statements in the credit decision in Palestine Banks.

The study recommended the necessity for the company to be aware of the importance of the financial statements to the Banks in Palestine and the other donor institutions.

Financial statements give the reader an idea about the company position, development and trends.

The study recommended the need to upgrade and update present credit staff abilities in the analysis of accounting information through ongoing training as well as to enhance interest in financial statements to acquire information vital for credit decisions.

الفصل الأول

خلفية الدراسة والإطار العام

1.1 مقدمة الدراسة

تعتبر القوائم المالية الختامية الصادرة عن الوحدة المحاسبية من أهم المؤشرات للحكم على سلامة وضعها المالي، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، حيث تعتبر وسائل رسمية منتظمة لإيصال المعلومات، بما في ذلك الإيضاحات والملاحظات، وكافة المرفقات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منها. وتشمل القوائم المالية المطلوب نشرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة حقوق المساهمين، والافصاحات والملاحظات على الحسابات، وهي مجتمعة ضرورية لاتخاذ قرارات عديدة منها قرارات الإقراض.

ومن ذلك نرى أن المعلومات المحاسبية المتمثلة في التقارير المالية تمثل مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية، وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقاً للمنفعة التي تحققها لمتخذي القرار. كما وأنها تتمثل في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات لتخفيض حالة

عدم التأكد التي يواجهونها عند اتخاذ أي قرار، ولهذا نرى أن كافة المعلومات المحاسبية المتمثلة في التقارير المالية تعتبر أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات الائتمانية. ونظراً للتأثير الذي تلعبه المعلومات المحاسبية على قرار منح التسهيلات الائتمانية فقد اهتمت البنوك بتقييم هذه المعلومات باعتبارها مورداً أساسياً تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها الائتمانية، ومن هنا يجب علينا التفرقة بين المعلومات المحاسبية والبيانات المحاسبية حيث أن البيانات عبارة عن "مجموعة من الحقائق المنعزلة لا تفيد في عملية اتخاذ القرارات، أما المعلومات فهي عبارة عن بيانات أعدت بأسلوب يسمح بأن يبني عليها رأي أو أن يتخذ القرار وفقاً لها" (حسين، 1997)، ولهذا نجد أن عدم توفر أي معلومات كافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها البنك في قرار منح الائتمان من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات، فسلامة وفعالية القرار يتوقف على سلامة وكفاية المعلومات التي يبني عليها (جمعة، وآخرون، 2003).

1.1.1 نبذة عن تاريخ البنوك في فلسطين

اتّسم الجهاز المصرفي في فلسطين في البداية بالضعف والتشوّه في هيكله ونشاطه، نتيجة الظروف والمتغيرات السياسية التي مرت بها فلسطين على مر التاريخ. حدث تطور كبيرة في النشاط المصرفي في الفترة من عام (1994) حتى (2002)، إذ أدت توقعات ازدهار القطاع المالي إلى قفزة في الخدمات المصرفية خلال فترة زمنية قصيرة، وساهمت مذكرة التفاهم الأردنية الإسرائيلية الموقعة في مطلع كانون أول (1993) في إعادة فتح المصارف الأردنية وتنظيمها، وهكذا يمكن القول أن الازدياد السريع في عدد الفروع وفي النشاط المصرفي بدأ في أواسط العام (1994)، أي بعد إقامة السلطة الوطنية في قطاع غزة وأريحا، وكان من التطورات المهمة إنشاء سلطه النقد الفلسطينية بتاريخ (01/04/1994) بناءً على القرار رقم

(184) الصادر عن الرئيس ياسر عرفات الذي كان من أهم مسؤولياتها الإشراف على البنوك وإصدار التراخيص للبنوك. حيث نلاحظ ارتفاع قيمة الودائع في تلك الفترة من (219) مليون دولار عام (1994) إلى (1187) مليون دولار في نهاية عام (1995)، ويمثل هذا الرقم زيادة تبلغ (442%) في سنتين، واستمرت الودائع بالارتفاع في العام (1996) ليصبح المجموع الكلي (1456) مليون دولار في نهاية عام (1996)، واستمرار هذه الزيادة في الودائع، وبذلك شكلت نسبة الودائع للنتائج الإجمالي المحلي في الضفة والقطاع إلى ما هو عليه في البلدان المجاورة (حامد، 2002).

أما في مجال القروض فلم يحدث النمو المتناسب مع نمو الودائع فقد بلغت نسبة القروض إلى الودائع (17%) فقط في عام (1996)، في حين كانت نسبة القروض إلى الودائع في سنة 2001، و2002، 35.9% و27.9% على التوالي (ماس، 2003).

أما الحجم الإجمالي الائتمان فبلغت في العام 2003 (1.073) مليار دولار أي بنسبة زيادة قدرها (33%) تقريباً، أما في العام 2004 فكانت بنحو (1.427) مليار دولار بنسبة (27.9%)، وقد سجلت القروض من تلك المحفظة نمواً خلال 2004 نحو (143397) دولار بنسبة زيادة قدرها (30%) عما كانت عليه في العام 2003، كما بلغت الزيادة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة على شكل حساب جاري مدين للعام 2004 نحو (214383) دولار بنسبة زيادة (36.9%).

وبمقارنة المجموع الكلي لتلك التسهيلات بودائع العملاء نجد أنها تشكل ما نسبته (35.9%) لعام 2001، ونسبة (27.9%) لعام 2002، ونسبة (29.6%) لعام 2003، ونسبة (36%) لعام 2004، وتشير هذه البيانات إلى تدني حجم التسهيلات الائتمانية وعدم بلوغها النسبة التي حددتها سلطة النقد الفلسطينية في تعاميمها للبنوك والتي تقضي بأن تقل نسبة التسهيلات عن الودائع عن (40%) تعميم رقم (98/20) (سلطة النقد الفلسطينية، 2005).

أما خلال العام 2005 فيتبين أن الائتمان المصرفي خاصة للقطاع الخاص، وتأثير النمو في الاقتصاد الإسرائيلي من العوامل التي ساهمت في تحسن أداة الاقتصاد الوطني خلال العامين 2004 و2005. كما تسبب ذلك في زيادة السيولة في الاقتصاد، وزيادة الاستهلاك، والتحسين الطفيف في نشاط بعض القطاعات كالنقل والإنشاءات والتجارة الخارجية، فارتفع النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية هذا العام بنسبة (4.9%) مقارنة مع (6.3%) في العام 2004 محدثاً ارتفاعاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة (1.5%) مقارنة مع (2.8%) للعام 2004 (سلطة النقد الفلسطينية، 2006).

وقد سجل إجمالي الرصيد القائم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية في الربع الأخيرة من العام 2006 ارتفاعاً طفيفاً بمقدار (12.3) مليون دولار، وبنسبة (0.7%) لتبلغ (1903.3) مليون دولار مقابل (1891) مليون دولار نهاية الربع الثالث من العام نفسه. كما وبقيت القروض هي صاحبة النصيب الأكبر من التسهيلات والتي كانت بنسبة (62.9%)، وبلغت نسبة حافظ الجاري مدين (36.5%) من إجمالي التسهيلات، في حين بلغت نسبة مساهمة التمويل التاجيري والسحوبات المصرفية حوالي (0.55%) و(0.003%) على التوالي (سلطة النقد الفلسطينية، 2007).

وخلال العام 2008 وجد ارتفاع موجودات المصارف بنحو (9%)، كذلك ارتفاع في حجم الودائع غير المصرفية بنسبة (14.2%) قابلها ارتفاع في عمليات منح الائتمان بحوالي (7.2%). كما أظهرت المؤشرات المالية تطوراً مهماً في بند حقوق الملكية ورأس المال المدفوع، بارتفاعها بحوالي (22%) و(19.4%) على التوالي مما زاد من قدرة الجهاز المصرفي على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، وعزز من متانته (سلطة النقد الفلسطينية، 2009).

وبالنظر إلى معدلات التغيير السنوي في حجم الودائع منذ العام (2009) ولغاية العام (2013) فقد لوحظ ارتفاع ونمو في معدلات الودائع، فقد بلغت معدلات التغيير السنوي للعام (2009) (2.3%) لتصبح (11.1%) في نهاية العام (2013) بارتفاع في معدلات النمو بلغ (8.8%) عن الارتفاع في العام (2009)، بعكس معدلات النمو السنوي لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة منذ العام (2009) ولغاية نهاية العام (2013) فقد لوحظ استمرار في الانخفاض في معدلات نمو التسهيلات الائتمانية، فقد بلغت نسبة النمو في الائتمان الممنوح في العام (2009) (23.3%)، وأصبحت (6.7%) في العام (2013)، وهذا التراجع غير سليم من وجهة نظري ففي حين تتزايد معدلات النمو في حجم الودائع لزم أن يصاحبها ارتفاع في معدلات نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة، هذا وقد خفضت سلطة النقد الفلسطينية حجم الاستثمار المسموح به خارج فلسطين. (سلطة النقد الفلسطينية، 2013).

2.1.1 البنوك العاملة في فلسطين 2014

تسعى الشركات للحصول على الائتمان من البنوك في فلسطين، وتعتبر البنوك من أهم الوسطاء الماليين من ذوي الفائض المالي من جهة، وبين طالبي الاقتراض المالي من جهة أخرى، وتتنحصر هذه البنوك في فلسطين بـ:

- يتكون القطاع المصرفي الفلسطيني من سبعة عشر (17) مصرفاً تعمل من خلال شبكته من

الفروع والمكاتب تزيد عن (232) فرعاً.

- من بين هذا العدد هناك سبعة (7) مصارف محلية من ضمنها مصرفيين (2) إسلاميين وخمسة

(5) مصارف محلية تجارية (كما هو موضح في الجدول رقم 1.1).

- أما المصارف الوافدة فتتكون من عشرة (10) مصارف من ضمنها ثمانية (8) مصارف أردنية ومصرف واحد مصري، وفرع مصرف HSBC (كما هو في جدول 1.2).

جدول (1.1): البنوك الوطنية الفلسطينية العاملة في فلسطين

عدد الفروع	اسم البنك	تاريخ التأسيس أو افتتاح أول فرع
48	بنك فلسطين	1960
6	البنك التجاري الفلسطيني	1994
13	بنك الاستثمار الفلسطيني	1995
10	البنك الإسلامي العربي	1995
22	بنك القدس للتنمية والاستثمار	1995
15	البنك الإسلامي الفلسطيني	1995
7	البنك الوطني (الاندماج بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار)	2005
121	مجموع المكاتب والفروع	

(سلطة النقد الفلسطينية، 2013)

جدول (2.1): البنوك الوافدة العاملة في فلسطين

عدد الفروع والمكاتب	اسم البنك	تاريخ التأسيس أو افتتاح أول فرع
24	بنك القاهرة عمان	1986
22	البنك العربي	1994
32	بنك الأردن	1994
6	البنك العقاري المصري العربي	1994
5	البنك الأهلي الأردني	1995
12	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995
2	البنك الأردني الكويتي	1995
1	بنك HSBC للشرق الأوسط	1998
1	بنك الاتحاد	1995
4	البنك التجاري الأردني	1994
109	مجموع المكاتب والفروع	

(سلطة النقد الفلسطينية، 2013)

يعمل القطاع المصرفي الفلسطيني بطريقة منظمة وفعالة كفؤة، ويحكم المصارف العاملة في فلسطين قانون المصارف رقم (2) لعام (2002)، والتعليمات الصادرة بمقتضاه، كما وتعمل المصارف بالتماشي مع أفضل المعايير المصرفية، والمنهجية المتعلقة بها، ومبادئ الحوكمة الجيدة، واتفق بازل واحد، فيما يجري العمل لتطبيق اتفاق بازل اثنان (سلطة النقد الفلسطينية، 2013).

3.1.1 السياسة الائتمانية

يعتبر منح التسهيلات الائتمانية تنازلاً من البنك عن جزء من موارده المالية مما يستلزم وضع أطر، ونظم، وسياسات تحكم ذلك من أجل المحافظة على موارد البنك وضبطها، وإضفاء عناصر الأمان، والربحية، والسيولة، على نشاطات البنك المختلفة، وعليه يتوجب على البنك عندما يتقدم إليه عميل أن يأخذ هذه القضايا بعين الاعتبار وضمن حساباته. ولهذا نجد أن سياسة الائتمان لدى البنوك تقوم على مجموعة من القواعد والتعليمات والأساليب التي من خلالها يمارس البنك وظيفة منح القروض بشكل منضبط، كما يمكن إخضاعها للرقابة وتصحيح المسارات وذلك من خلال مراجعتها مقارنة بالأداء الفعلي وخاصة حينما تمارس هذه المهمة، علماً بأنه لا يزال يُنظر للائتمان المصرفي على أنه مقدار التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد والشركات من البنوك والمؤسسات المالية لتمويل عمليات رأس المال لفترة زمنية مقابل كلفة يتحملها الأفراد والشركات (الزبيدي، 2002)، فالائتمان يعني ثقة المصرف في مقدرة عميله على الوفاء بالالتزام (شيخة، 1999).

1.3.1.1 تعريف السياسة الائتمانية وأهم ملامحها

– السياسة الائتمانية للبنك هي: مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك (الزبيدي، 2002 م).

- السياسة الائتمانية للمصارف هي: الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمد عليها الإدارة المصرفية بشكل عام، وإدارة الائتمان بشكل خاص (الحسيني والدوري، 2000).

- السياسة الائتمانية هي: مجموعة من المبادئ التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها، وأنواعها وأجال استحقاقها وشروطها الرئيسية، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط المصرف في مجالات قرار منح التسهيلات الائتمانية، ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام أمواله، بهدف تحقيق أفضل عائد، واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت أي تطورات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند إليها المصرف في قرار منح الائتمان، والذي تسعى من خلاله تحقيق الأمور التالية (الأمان والربحية والسيولة وتوفير احتياجات المجتمع) (السيسي، 1998، ص33).

2.3.1.1 الإستراتيجية الائتمانية والإجراءات الائتمانية

أ. الإستراتيجية الائتمانية: الإطار العام أو الاتجاه والمسار الرئيسي الذي ينتجه البنك بغرض تحقيق أهدافه في الأجل القصير والطويل، وتسير الإستراتيجية الائتمانية للبنك في اتجاه وإطار الإستراتيجية الائتمانية القومية التي يضعها البنك المركزي على المستوى الكلي للاقتصاد القومي.

ب. الإجراءات الائتمانية: الخطوات التفصيلية والأساليب التحليلية الفنية المحددة في إطار تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك، وهي إجراءات مرحلية تتعامل مع العملية الائتمانية من بدايتها بدءاً بطلب العميل للتسهيلات مروراً بمراحلها المختلفة، وحتى نهايتها وقيام العميل بسداد الائتمان والفوائد للبنك (الزبيدي، 2002).

3.3.1.1 ملامح السياسة الائتمانية

1. السياسة الائتمانية تُترجم إلى قرارات مكتوبة، تصدر عن متخذي القرار في البنك وفي صورة قرارات مكتوبة، ويتم طباعتها في صورة كتيب أو دليل وتكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية ولأجهزة الرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كل ما كان هنالك جديد، ويجب أن تتجاوب دائماً مع المستجدات.
2. السياسة الائتمانية ترسمها الإدارة العليا للبنك: فمجلس إدارة البنك، هو السلطة المخولة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمة، مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصاً الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية.
3. السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة: فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك والتي تشكل السياسة الائتمانية، تتضمن شروط ومعايير محددة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك من أجل استحقاقها والأنشطة التي يمولها البنك وحدود التركيز الائتماني وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد.
4. السياسة الائتمانية تخدم أطرافاً متعددة: تتعدد الأطراف المعنية بالسياسة الائتمانية سواء أكانت أطراف داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والتفتيش بالبنك، أو أطراف خارجية ممثلة بالبنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات، فإدارة الائتمان في البنك تقوم بالإعداد للدراسات الائتمانية، واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفقاً للصلاحيات المخولة لها وفي إطار السياسة الائتمانية للبنك وفقاً للشروط والمعايير التي تتضمنها، كما تقوم إدارة التفتيش والرقابة بالبنك بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصرفي.

5. السياسة الائتمانية تخول صلاحيات منح الائتمان المصرفي: من أهم القرارات التي تصدر في نطاق إطار السياسة الائتمانية للبنك القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك، وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة ائتمانية لأخرى ومن مستوى إداري لمستوى إداري آخر داخل الهيكل التنظيمي للبنك الواحد، وتكون الصلاحيات لشخص أو للجنة.

6. السياسة الائتمانية تعكس أغراض البنك وإمكانياته: تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض البنك ورسالته في حدود الإمكانيات التمويلية والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للبنك فتكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك وإمكانياته (الألفي، 1997).

وقد أشير إلى أن السياسات الائتمانية هي مجموعة من المقاييس التي توضع من أجل تطوير ربحية الإقراض البنكي من تقليل المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد الكلي، كـ(سياسة الدولة النقدية، والوضع الاقتصادي بالدولة، والتضخم أو الكساد). والاقتصاد الجزئي، كـ(حجم الالتزامات والسيولة في البنك، ومزامنة الالتزامات بالسيولة التي لدى البنك) (Svitlana, 2011).

وذكر كذلك أن السياسة الائتمانية تمثل مجموعة من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف تحدد فيها المعايير وشروط منح الائتمان المصرفي ونطاقه وصلاحياته، وهي تبنى على أساس الإستراتيجية الائتمانية المستمدة من الإستراتيجية القومية على المستوى الكلي. فالسياسة الائتمانية تمس الأهداف قصيرة وطويلة الأجل وتأخذ بالاعتبار الإستراتيجية الائتمانية القومية، مما يتطلب من الجهاز المصرفي وضع خطط وسياسات مقابلة، تأخذ على عاتقها تطوير وإدارة نشاطها عبر وضع الخطوات التفصيلية، والمرحلية، والأساليب التحليلية لتنفيذ السياسة. وهي من شأنها كذلك أن ترفع مستوى الخدمة المصرفية وتحسنها وتنوعها دون الإخلال بالقواعد والأعراف والأصول المصرفية المتعارف عليها بهذا الشأن (الخليل، 2004).

ويتضح للباحث مما سبق أن السياسة الائتمانية تمثل مجموعة من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف تحدد فيها المعايير وشروط منح الائتمان المصرفي ونطاقه وصلاحياته. ويرى أيضاً أن الائتمان المصرفي هو تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد، والمؤسسات، والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها، وأن يسدد المصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.

ويمنح الائتمان المصرفي بناءً على مجموعة من الشروط ومن بينها؛ وجود الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية، ويحتوي على مفهوم الإقراض والسلفيات حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.

ومن خلال ما تقدم يعرف الباحث السياسة الائتمانية على أنها مجموعة الضوابط والقواعد التي من خلالها يمارس البنك عملية الإقراض.

4.3.1.1 محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة في فلسطين

تعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة البند الأكثر أهمية في جانب موجودات المصارف العاملة في فلسطين، باستحوادها على (41.8%) من إجمالي موجودات المصارف نهاية العام (2012). كما أنها تمثل أحد طرفي الوساطة المالية بين القطاعات الاقتصادية ذات الفائض (الودائع)، والقطاعات الاقتصادية ذات العجز (التسهيلات الائتمانية). وقد شهدت التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية العام (2012) ارتفاعاً ملحوظاً بحوالي (648.4) مليون دولار وبنسبة (18.3%) مقارنة عما كانت عليه في نهاية العام السابق الذي بلغت فيه (4199.1) مليون دولار، توزعت بين الضفة الغربية

بنسبة (89.7%)، وقطاع غزة بنسبة (10.3%). إن هذا التزايد في حجم التسهيلات يُعتبر بحد ذاته مؤشراً على تزايد الطلب والعرض من الائتمان، وبالتالي زيادة الطاقة الاستيعابية المحلية لتوظيف الودائع في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يعزز من قدرة هذه القطاعات، ويضمن السيولة اللازمة لها (سلطة النقد الفلسطينية، 2013).

ورغم أن حصة القروض من إجمالي التسهيلات قد تراجعت خلال عام (2012) بنقطة مئوية لصالح تسهيلات الجاري مدين، إلا أنها لا زالت تستحوذ على الغالبية العظمى من إجمالي التسهيلات الائتمانية وبنسبة (70.3%)، مقابل (29.5%) للجاري مدين، و (0.2%) فقط للتمويل التأجيلي (التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية، 2013).

وفي ذات السياق، سجلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام ارتفاعاً بنحو (27.8%)، لتصل إلى (1,407.5) مليون دولار، أو ما نسبته (33.5%) من رصيد التسهيلات الائتمانية، مقابل ارتفاع نسبته (14%) في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، لتصل إلى (2,791.6) مليون دولار، أو ما نسبته (66.5%) من رصيد التسهيلات الائتمانية في نهاية العام (2012)، ويشير هذا التوزيع إلى ارتفاع حصة القطاع العام بنحو 2.5 نقطة مئوية مقارنة مع العام (2011) على حساب حصة القطاع الخاص عموماً، يلاحظ أن حجم الائتمان الموجه للقطاعين العام والخاص أخذ بالتزايد عبر الزمن، حيث نما الائتمان الموجه للقطاع الخاص بنسبة (116%) خلال الفترة (2008 - 2012)، وبقيمة (1,496) مليون دولار. في حين نما حجم الائتمان الموجه للقطاع العام (غالبية للحكومة المركزية) خلال نفس الفترة بنسبة (164%)، وبقيمة (875) مليون دولار، نتيجة للأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة، بسبب التذبذب والتدني في حجم المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية. وقد يشير ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العام من الناحية النظرية إلى مزاحمة القطاع الخاص. لكن من ناحية أخرى، ونظراً لكون الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي ودائع القطاع الخاص

آخذة بالارتفاع هي الأخرى، من (24.7%) في عام (2008) إلى (40.7%) في نهاية عام (2012)، يتضح أن التوسع في الائتمان الممنوح للقطاع العام يأتي في الأغلب من خلال تخفيض الأرصدة الخارجية للمصارف، وليس على حساب تخفيض الائتمان الموجه للقطاع الخاص. ومع ذلك، فإن استمرار النمو في حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام على هذا النحو مدعاة للقلق (سلطة النقد الفلسطينية، 2013).

من الجدير بالذكر أن السنوات الأخيرة شهدت توسعاً ملحوظاً في حجم الائتمان المحلي، أسفر عن ارتفاع التسهيلات الائتمانية كنسبة من ودائع العملاء من (31.3%) في عام (2008) لتصل (56.1%) في نهاية العام (2012)، وفي ذلك إشارة إلى تزايد تأثير المصارف في الاقتصاد الحقيقي، من خلال ضخ مزيد من السيولة في قنوات هذا الاقتصاد، الأمر الذي يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز مؤشرات العمق المالي، وتقوية الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد الحقيقي، حيث ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة كنسبة من الناتج المحلي (أحد مؤشرات العمق المالي) من نحو (29%) في نهاية العام (2008)، إلى حوالي (41%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام (2012) (سلطة النقد الفلسطينية، 2013).

4.1.1 واقع أنشطة الأعمال في فلسطين

تتسابق دول العالم، لاسيما النامية منها والصاعدة، إلى جذب الاستثمارات. وفي حين تشكل البيئة السياسية والقانونية والتشريعية في الدول المتقدمة عاملاً جاذباً لرؤوس الأموال، تبدو هذه المهمة أصعب في الدول النامية.

وتتعدد العوامل التي تؤثر في رغبة أصحاب رؤوس الأموال في اختيار مكان الاستثمار، وتأتي في مقدمتها الاستقرار السياسي، والقوانين الناظمة والتشريعات المحفزة للاستثمار، والقدرة على

الحصول على الائتمان. وبعيداً عن الجدل الذي قد يُثار حول غلبة عامل الاستقرار السياسي على غيره من العوامل في فلسطين، إلا أن عوامل أخرى تدخل في الحساب عند اتخاذ أصحاب رؤوس الأموال لهذا القرار، يأتي من ضمنها ما يسمى بالبيئة الإجرائية: وهي الإجراءات الحكومية والائتمانية المختلفة التي يجب أن يمر بها المستثمر لتأسيس الشركة أو المشروع من تسجيل وترخيص وغيرها، وانتهاءً ببدء ممارسة الأعمال. غير أنه من المهم ملاحظة أن تسهيل الإجراءات الحكومية ولائتمانية لا ينعكس أو يستهدف فقط رؤوس الأموال الخارجية، بل يشكل أيضاً حافزاً محلياً لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح المبادرة.

ومن الجدير بالذكر أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تُشكّل في غالب الأحيان مصدراً رئيسياً لإيجاد فرص العمل في معظم أنحاء العالم، ومع ذلك فإن أصحاب المشاريع والأعمال يواجهون في البلدان النامية معوقات أكبر مقارنة بنظرائهم في البلدان مرتفعة الدخل. وتدرج مشكلات العثور على العمالة المؤهلة ومواجهة نقص مرافق البنية الأساسية ضمن هذه التحديات، وتتفاقم هذه المشكلات بسبب الإجراءات الحكومية الأكثر صعوبة وعدم كفاية المؤسسات الداعمة وما يترتب على ذلك من عدم تشجيع إنشاء الشركات والتوسع بأنشطة الأعمال.

وبحسب تقرير البنك الدولي الذي يعتمد في ترتيب الدول في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال على عشر مؤشرات رئيسية، كبدء المشروع، والحصول على رخص البناء، والكهرباء، والحصول على الائتمان، والتجارة وغيرها، ويتم تقييم كل مؤشر منها بحسب ثلاثة معايير رئيسية هي: الوقت المحدد لتوفير الخدمة، وعدد الإجراءات أو الوثائق المطلوبة لتوفير الخدمة، والتكلفة الإجمالية لإتمام الخدمة، وجاءت إجراءات الحصول على الائتمان متأخرة جداً، حيث احتلت فلسطين المرتبة (165) في الحصول على الائتمان من (189) بلداً منخفضاً عن السنة الماضية بثلاث درجات، وهذا يشير إلى

صعوبة الحصول على الائتمان في فلسطين، وعلى الضعف في حماية المقرض والمقترض في القوانين الفلسطينية (تقرير البنك الدولي، 2013).

2.1 مشكلة الدراسة

يعاني القطاع المصرفي الفلسطيني، والمجتمع الفلسطيني على حد سواء، من نقص في حجم الائتمان المصرفي المقدم الذي يشكل عنصرا مهما في زيادة النمو والتقدم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فالائتمان البنكي يعمل على زيادة التشغيل، وتقليل البطالة، ورفع الإنتاجية، ومن ثم الازدهار والرخاء الاجتماعي، كما تشكل القروض في الظروف العادية مجال الاستخدام الرئيسي لأموال البنك التجارية، فيعتبر قيام البنوك التجارية بتلقي ودائع العملاء الذين يهدفون إلى الحصول على فائدة، ثم إقراضها لأصحاب المشروعات التجارية والصناعية مقابل الحصول على فائدة أعلى نوعا ما من استثمار أموال العملاء، وهذه العملية تحقق مصلحة العملاء سواء كانوا من المودعين أو من أصحاب المشروعات، وتحقق في الوقت نفسه مصلحة البنك التجاري، فعملية الإقراض والإقراض هي لب النشاط المصرفي وهذا الأسلوب من الاستثمار يتسم بالأهمية الشديدة، حيث يعود على البنوك التجارية بعائدات مجزية ومضمونة في أغلب الأحيان، ولكن هذا لا ينطبق على النظام المصرفي الفلسطيني، حيث كان حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة يشكل (55%) من حجم الودائع في نهاية سنة (2012)، بعكس الدول المجاورة التي يشكل (90%) من حجم ودائعها (محافظ سلطة النقد، د جهاد الوزير، وكالة فلسطين للأنباء). وأصبحت (53%) في العام (2013) بنقصان بلغ (2%)، وقد انخفض صافي التسهيلات مقارنة بصافي الموجودات في العام (2012) من (43%) لتصبح (41%) في العام (2013) (جمعية البنوك، 2014).

يتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة، وذلك بتوفير المعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة في ضوءها، وذلك من خلال توضيح وتحديد نتيجة العمليات والأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة (من ربح أو خسارة)، وتوضيح قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة زمنية تتمثل في نهاية الفترة المالية. وتقدم إلى مجموعة من الجهات التي لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الاقتصادية، سواء أكانت من داخل الوحدة الاقتصادية مثل: المالكين، الإدارة (بمختلف مستوياتها)، العاملين في الوحدة الاقتصادية، أو من خارج الوحدة الاقتصادية مثل: المساهمين، المستثمرين، المصارف، الدائنين والمقرضين، حيث يتم اتخاذ العديد من القرارات في ضوء البيانات التي تحتويها القوائم المالية.

بناءً على المقابلات التي أجراها الباحث مع موظفي البنوك من مدراء وموظفي تسهيلات الشركاء حول البيانات المالية الثلاثة فقد أفادوا إلى أهمية قائمة الدخل، فهي برأيهم تعتبر من أكثر البيانات أهمية المقدمة لدى البنك وبالأخص إذا ما توفرت هذه البيانات لسنوات ماضية لغاية (3 سنوات) وخاصةً إذا ما أشارت إلى مدى نمو حجم مبيعات الشركة، ومدى نمو ربحية الشركة، ومصاريف الشركة ونفقاتها (مدير بنك القدس/ فرع بيت لحم، 2014).

كما أفاد رئيس قسم تسهيلات الشركات في بنك الأردن (2013) إلى مدى أهمية جميع القوائم المالية الصادرة عن الشركة، وقائمة المركز المالي تحديداً. فحجم موجودات الشركة من آلات وبنائات ومعدات تعطي البنك فكرة عن مدى قوة هذه الشركة، وحجم الموجودات العالية تساهم في تثبيت أحد الركائز الثلاثة الأساسية، فمن خلالها يقوم البنك بالموافقة أو الرفض، وهي ركيزة الضمانات. ومن ثم تأتي الركيزتان الأخريان وهما: لماذا يريد القرض؟ (فكرة المشروع)، والقدرة على السداد. وأشار أيضاً أنه من خلال قائمة المركز المالي يستطيع معرفة السياسة البيعية لدى الشركة، وحجم

مديونية الزبائن. كما أشار إلى أن سياسة البنك تقوم باحتساب المبيعات الآجلة ضمن مبيعات الشركة وتقوم باحتساب المبيعات النقدية فقط، إلا في أضيق الحدود وبعض أنواع التجارة. وأشارت مديرة بنك القاهرة عمان/ فرع بيت لحم (2013) إلى أهمية القوائم المالية في قرار الإقراض، وإلى ضرورة الحصول على البيانات المالية لسنوات سابقة للشركات المتقدمة بطلب الحصول على القرض، وذلك لمعرفة السياسات البيعة للشركة وحجم النقد الذي من الممكن أن تحصل عليه (قائمة التدفقات النقدية).

وارتئى الباحث إلى فحص مدى قدرة المستجيبين والمشمولين بعينة الدراسة على تأكيد أو عدم تأكيد ما أفاد به موظفي البنوك.

وقد وضعتُ البيانات المالية كلغة موحدة من أجل مساعدة متخذي القرار على فهم وضع الوحدة الاقتصادية، وقد لاحظ الباحث من خلال تواجده في وظيفته في بنك الأردن ومناقشة لزملائه في قسم التسهيلات، أنّ هناك الكثير من الشركات قامت بتقديم بيانات مالية ممتازة للحصول على الائتمان المالي، علماً بأن البيان المالية تتمثل بقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وهذه الشركات تمتلك أصول ظاهرة في قائمة المركز المالي، وحجم مديونية معتدل، ويكون حجم مبيعاتها عالٍ، وصافي أرباحها مع التدفقات النقدية يشير إلى القدرة على السداد، وعدم تقديم هذه البيانات لمتخذي القرار يكون رد الإدارة إما بالرفض أو الموافقة الجزئية، وهذا يطرح تساؤل حول أهمية البيانات المالية في قرار الإقراض؟

ومن هنا جاء الضرورة لأجراء هذا البحث حول "مدى اعتماد البنوك على البيانات المالية من وجهة نظر أصحاب الشركات والقائمين عليها"، وطرح عدة تساؤلات حول أهمية هذه البيانات بالمقارنة مع البيانات المستندية الأخرى في منح الائتمان، وهل يرى القائمين على الشركات والخاضعين لعينة الدراسة بأنه يتم استخدام أجزاء البيانات المالية من مركز مالي وقائمة دخل وقائمة التدفقات

النقدية في تحليل وضع الشركة؟ وهل طلب منهم البيانات المالية؟ وهل قد طلب منهم وجود توكيد (مدققة/مراجعة) حول هذه البيانات؟ وهل يرى أصحاب الشركات الخاضعين لعينة الدراسة أن من يقوم بتحليل هذه البيانات قادر على استخلاص وضع الشركة من خلال البيانات المالية المقدمة؟

3.1 مبررات الدراسة

يُعد الائتمان في البنوك المحدد الأول لمدى نجاح البنك، لما لهذه الوظيفة من أهمية كبيرة للمجتمع من ناحية والبنك من ناحية أخرى، فكثير من الشركات الرائدة يتوقف قرار إنشائها أو توسعها على مدى مرونة ومقدرة تلك الشركة على الحصول على الائتمان، وبالتالي نجد الكثير من الشركات تقوم بإنشاء بيانات مالية تعكس عملها ومركزها الاقتصادي بشكل صحيح ودقيق لأن أي خلل في هذه التقارير ستؤثر على قرار البنك لمنح الائتمان. فإن أي شركة يرتبط قرار إنشائها أو التوسع في نشاطها على مقدرتها في الحصول على ائتمان بنكي لتحقيق الهدف المطلوب.

كما أتت مبررات هذه الدراسة من ملاحظة الباحث إلى أن موضوع الاختيار بين البدائل المتاحة في تمويل المشاريع والحصول على رأس المال من البنوك على شكل ائتمان مصرفي يُعد الأقل تكلفة وذلك لأنها تخفض من قيمة الضرائب المفروضة على الشركة، فالائتمان يعد مناسباً لغرض تمويل المشاريع لما له من ميزات ووفرة في المدى الطويل، والتي تتمثل في عدم دخول شركاء جدد، الأمر الذي يحتم انخفاض العائد على الاستثمار، أو طرح أسهم جديدة مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العائد على السهم مستقبلاً عند توزيع الأرباح.

وتأتي أيضاً من كون الباحث يرى أن للائتمان أهمية كبيرة في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد، ويؤمن العمالة، ويزيد من طاقة الإنتاج، وبالتالي الدخل الوطني، ولا شك أن أهدافاً بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماماً خاصاً.

فالائتمان الذي تحصل عليه الشركات مرتبط بشكل مباشر بالبيانات المالية، وبمدى قدرة موظفي التسهيلات على التحليل الصحيح للبيانات المالية المقدمة، حيث أن مانحي الائتمان غير قادرين على متابعة أعمال الشركات على أرض الواقع يوماً بيوم، وبالتالي هم بحاجة إلى مؤشرات تعطيهم معلومات عن هذه الشركة وتكون هذه المؤشرات من خلال البيانات المالية، كون القصور في منح الائتمان يضعف حركة الاقتصاد ويقلل الإنتاج والأيدي العاملة. وهنا لزم التعرف على مدى اعتماد البنوك في فلسطين على المعلومات المحاسبية كأداة لترشيد السياسات الائتمانية الفعالة، ومعايير منح الائتمان ومدى التزام الجهات طالبة الائتمان به.

وبحسب ترتيب الدول عالمياً حول مدى ملائمة وتشجيع الاستثمار، يكون مدى قدرة الشركات الحصول على الائتمان من أهم عوامل تشجيع الاستثمار في تلك الدولة (تقرير البنك الدولي، 2013).

وهناك دراسات حول مدى اعتماد البنوك للبيانات المالية في عملية الائتمان من وجهة نظر موظفي البنك، وسيركز الباحث في هذه الدراسة على الجانب الآخر، وهم من يسعون للحصول أو حصلوا على تسهيلات، وسيناقش مدى اعتماد البنك لبياناتهم المالية المقدمة من مركز مالي، وبيان دخل، وتدفقات نقدية، وافصاحات.

وبناءً على ما تقدم تساعد الكثير من الجهات على فهم السياسات البنكية المتبعة اتجاه الشركات الفلسطينية، وكيفية تطوير عمل الجهاز المصرفي فيما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني. وتُعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في فلسطين بحسب علم الباحث التي تلقي الضوء حول درجة اعتماد البيانات المالية في اتخاذ القرار الائتماني لدى البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر أصحاب الشركات والقائمين عليها.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول لمعلومات ونتائج لتزويدها لصناع القرار، من أجل تطوير وترشيد القرار الائتماني في فلسطين، ومعرفة رأي الطرف الآخر وهم أصحاب الشركات والقائمين عليها في مدى اعتماد البنك على بياناتهم المالية. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف تسعى الدراسة إلى ما يلي:

1. فحص الدور الذي تولية البنوك للحصول على البيانات المالية المقدمة من وجهة نظر المستجيبين لعينة الدراسة، من أجل تفعيل الائتمان في فلسطين.

2. معرفة رأي أصحاب الشركات والخاضعين لعينة الدراسة حول مدى استخدام موظفي التسهيلات لجميع مكونات البيانات المالية من مركز مالي وقائمة دخل وتدفقات نقدية.

3. معرفة ما إذا طُلب من أصحاب الشركات والقائمين عليها المتقدمين للحصول على قروض ائتمانية بيانات مالية مدققة.

الفصل الثاني

الدراسات والأدبيات السابقة

1.2 الدراسات والأدبيات السابقة

في كل دول العالم يكون إصدار البيانات المالية ملزماً بحكم القانون (Kitindi, 2007)، وفي فلسطين وبحسب القانون الفلسطيني يتوجب على كل الشركات تقديم حسابات صحيحة عن أعمال الشركة، ومعلومات وبيانات وافية عنها بصورة دورية مناسبة كلما طلبت، ويجب أن تكون مدققة في حالة الشركات المساهمة، وبحسب المعايير المتعارف عليها دولياً (قانون الشركات الفلسطيني، 2013). تحدثت الكثير من الكتب والمقالات عن فائدة وأهمية البيانات المالية، والدراسات الحالية تشير إلى أن البيانات المالية قادرة على التنبؤ بمستقبل الشركة، وتعتبر مؤشراً لمستقبل الشركة إذا ما تم تحليلها بالشكل الصحيح وعدم إغفال المعلومات المعطاة (Sloan, 1996).

ومن الجدير ذكره أن البيانات المالية مصدره فقط لحملة أسهم تلك الوحدة الاقتصادية والمساهمين فيها، ولكنّ البيانات المالية تُستخدم أيضاً من قبل المحللين الماليين، والحكومة والمستثمرين والدائنين

وبالأخص المصارف، فالمصارف تعتمد وبشده على البيانات المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان (Kim, 2008).

وبالرغم من ذلك فإن هناك عده حوارات ونقاشات حول مدى الفائدة الحقيقية من البيانات المالية، حيث أن البيانات المالية قد لا تكون بذلك القدر من الأهمية المقترحة (Magness, 2003)، فالبيانات المالية لا تعطيك القدرة على المقارنة، فهي لا تعطي القدرة على المقارنة بين البيانات المالية للشركة والشركات الأخرى والتي تعتبر ذات أهمية للمستثمرين والمقرضين لمعرفة وضع الشركة واتجاهاتها، وذلك يعود على سبيل المثال وليس الحصر لاختلاف الطرق المحاسبية مثل (الإهلاك، واحتساب المخزون) فيحد من قدرة البيانات المالية على المقارنة بين الشركات، فقد تكون الشركة تستثمر في أمر رائد وجديد ولا يكون العائد عليه عاليا في الوقت الراهن، وبالتالي ضياع فرصة الاستثمار فيه، أو العكس (Arthur, 2010).

وقد يتم التلاعب من خلال زيادة الأرباح وتقليل المصاريف أو العكس بحسب الغاية من البيانات المالية (Schilit, 2002). وكذلك وجد (Chen, 2005) أن مستخدمي البيانات المالية في (هونغ كونغ) يفضلون وجود افصاحات غير مالية حول نشاطات الشركة تُقدّم مع البيانات المالية.

وبالرغم من هذه الآراء المعارضة والمؤسّحة أعلاه وجد في دراسة حديثة أجراها (Socea, 2012) التي هدفت إلى معرفة الدور الذي تلعبه البيانات المالية في اتخاذ القرار الإداري عن طريق تحليل للأدبيات السابقة التي تناولت هذا الموضوع باستخدام أسلوب أساسيات التحليل النوعي أن البيانات المالية تُستخدم بشكل واسع، ولا يوجد شك حول مدى أهميتها في اتخاذ القرار، وتقليل من عدم التأكد والتعقيد لدى متخذ القرار، وتقديم المساعدة قبل القرار من خلال دعم القرار، وتكون بالوقت الذي يحتاجه متخذ القرار، وخلال اتخاذ القرار عن طريق تطبيق القرار على البيانات المالية (محاكاة). ويعد القرار من خلال توصيل القرار المتخذ إلى الجميع المستخدمين.

وللبيانات المالية دور مهم ورئيسي في اتخاذ القرارات لمستقبل الشركة، فالقرارات الإستراتيجية بعيدة المدى تكون مبنية من خلال البيانات المالية التي تعكس وضع الشركة المالي وأداء الشركة، والتغيرات التي طرأت على الشركة وأثرها عليها. وتساعد البيانات المالية على فهم بيئة العمل، وعلى معرفة مدى نجاح إدارة الشركة في اتخاذ القرارات المناسبة لتطور الشركة ونموها. وبالإشارة إلى أهمية البيانات المالية جاءت الدراسة الاستقصائية لـ (Hall, 2010) حول سبب استخدام البيانات المالية على المستوى الإداري لتدعم وجهة النظر السابقة حول أهمية البيانات المالية فقد أشارت إلى:

أولاً: إن (البيانات المالية) لصانع لقرار وسيلة جيدة لتطوير المعرفة لبيئة العمل بدلاً من المدخلات المحددة في سيناريوهات صنع القرار، بمعنى أن البيانات المالية تساعد المدراء في التحضير لقرارات وأنشطة المستقبل بحسب قوله.

ثانياً: إن البيانات المالية تُعتبر جزءاً من كل فمن الضروري أن تكون نقاط القوة والضعف مرتبطة مع مصادر معلومات أخرى؛ وليست في عزلة.

وفي دراسة (الزرقان، 2010) حول التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية، التي هدفت لمعرفة مدى قدرة التحليل المالي بأنواعه على تقليل المخاطر الائتمانية، عن طريق إجراء استبانته وتوزيعها على موظفي التسهيلات في البنوك الأردنية. وكانت النتائج تشير إلى وجود علاقة بين التحليل المالي للبيانات المالية وتقليل المخاطر الائتمانية، حيث إن التحليل المالي الجيد للبيانات المالية يقلل المخاطر التي يمكن أن يتخذها البنك بمنح قرار الائتمان، ويزيد من دقة القرار الائتماني، وقد أوصى في دراسته على ضرورة اعتماد البنوك للتحليل المالي بأنواعه في عمليات منح الائتمان لأن ذلك يُقلل من نسب المخاطرة في البنك، وعلى ضرورة الاستفادة الكاملة من نتائج تحليل النسب المالية في القرارات الائتمانية.

ولذا يتوجب على كل الشركات إصدار بياناتها المالية بشكل دوري، فإذا كانت هذه البيانات واضحة ودقيقة ويمكن مقارنتها مع السنوات السابقة أو الشركات المشابهة والتي تشير كذلك إلى وضع ونشاط الشركة، وكيفية استثمارها للأموال، ونتائج أعمالها، فهي ستساعد متخذ القرار سواء أكان من داخل الشركة كالإداريين، أو من خارجها كالمساهمين أو المستثمرين أو المقرضين على اتخاذ القرارات المناسبة. وهناك الكثير من القوانين التي تحكم البيانات المالية، وما زالت التعديلات والعمل على تطويرها ساراً، فالبيانات المالية هي خير أداة لمعرفة وضع الشركة، وكيفية استثمارها لأموالها وسير نشاطاتها دون الحاجة إلى التواجد في الشركة لمعرفة هذه الأمور، فمن غير الممكن أن يقوم موظف التسهيلات في البنوك بالتواجد وبشكل مستمر بكل الشركات التي تتقدم لنيل الائتمان البنكي لتقييم نشاطها.

فستخدمو البيانات المالية يختلفون من مجموعة إلى أخرى، وبالرغم من ذلك فإن هذه المجموعات لا تختلف عن بعضها البعض في اعتمادها على البيانات المالية جميعها فهم يريدون معرفة الوضع الاقتصادي للشركة ونشاطاتها والتنبؤ بمستقبلها، وهذا مشترك بينهم جميعاً (Troberg, 1995). وفي دراسة (Kim, 2008) التي هدفت إلى التحقيق فيما إذا كانت البيانات المالية هي أحد الاعتبارات الهامة في قرارات الإقراض من البنوك عن طريق إجراء مقابلات، وتوزيع استبانته لموظفي التسهيلات للبنوك في ولاية كاليفورنيا، فقد ظهر أن البنوك تعتمد في قرار الإقراض على البيانات المالية، وبالأخص على البيانات المالية المعدة من قبل مدقق حسابات متخصص.

وفي دراسة (Kitindi, 2007) التي هدفت إلى معرفة ما إذا كانت البيانات المالية مستخدمة في قرارات الإقراض لدى البنوك التجارية في بوتسوانا، وجد أن البيانات المالية مطلوبة بشكل أساسي في البنوك، ويتم الاعتماد عليها بشكل أساسي لمعرفة نشاط الشركة والتنبؤ بمستقبلها.

وفي دراسة (Sadrara, 2011) التي تقوم على تقييم العوامل المؤثرة في مستويات الثقة الممنوحة من قبل البنوك في (أصفهان/إيران) الموجودة في البيانات المالية، عن طريق توزيع استبيان لمسئولي الائتمان في البنوك، إذ خلصت الدراسة إلى أن ثقة مسئول الائتمان في البنوك تتأثر إيجابياً في مكونات البيانات المالية، وخاصة تاريخ البيانات المالية، وللنظام المحاسبي المستخدم في الشركة، وبنوعية البيانات المالية، والى كمية التعديلات على البيانات المالية. بينما كان التلاعب المحاسبي القانوني، والأخطاء المحاسبية، والاحتيايل في البيانات المالية لها الأثر السلبي الكبير على مستويات الثقة الممنوحة للبيانات المالية. ويخلص الباحث من هذه الدراسة إلى انه سواء أكان التأثير ايجابياً أو سلبياً فوجود التأثير بحد ذاته يشير إلى استخدام البيانات المالية.

وفي دراسة (Barumwete, 2007) التي هدفت إلى معرفة دور البيانات المالية في الحصول على القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إجراء مقابلات مع مدراء البنوك في (أوميو/السويد). وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن البيانات المالية والمحاسبية تلعب دوراً أساسياً في قرارات الإقراض، خاصة عندما تستخدم في تقييم قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة على السداد، وعلى الحفاظ على الاستقرار المالي. كما وأشارت النتائج إلى وجود عوامل أخرى رئيسية تؤثر في قرار الإقراض مثل السمعة وما هي فكرة المشروع؟ وأين سيصرف القرض؟.

وفي دراسة (Chinenye, 2013) التي هدفت إلى معرفة الدور الذي تلعبه البيانات المالية في قرارات الاستثمار. وطبقت الدراسة على مجموعة مختارة من البنوك في نيجيريا (علماً بأن هذه الدراسة تعتبر القروض نوع من أنواع الاستثمار لدى البنوك). وقد توصلت نتائجها إلى أن البيانات المالية لها علاقة قوية مع قرار الاستثمار، فالمقرضين يستخدمونها كأداة لإقراض الشركات، وهي تعتبر أحد المطالب الأساسية قبل أخذ قرار الإقراض، ويعود ذلك إلى أن البيانات المالية تعطي فكرة عن حقيقة ووضع الشركة المالية، والسياسات المتبعة.

وأورد (Feschijan, 2008) بأنه من الواجب على البنوك اعتماد البيانات المالية المقدمة من الشركة وإضافة المديونية عليها لمعرفة هل من الممكن الوفاء بمجموع الديون وبالتالي فالبيانات المالية أساسية لاتخاذ القرار.

من المتوقع ألا تكون كل أجزاء البيانات المالية مهمة بالتساوي لدى جميع المستخدمين والمستثمرين على سبيل المثال فهم يريدون المعلومات التي تساعد على فهم نتائج الأعمال وعلى مستقبل الشركة (Baker, 1973)، وفي دراسة (Kitindi, 2007) التي ركزت على معرفة أي أجزاء البيانات المالية التي تركز عليها البنوك. وقد وُجِدَ أن بيان الدخل يُعتبر من أهم البيانات المالية في البنوك، ويعود هذا إلى اهتمام وتركيز البنوك على الربحية أكثر منه على حجم السيولة وعلى صافي القيمة الحالية للشركة، لأن الربحية هي مؤشر على مستقبل الشركة، وعلى مدى قدرتها على الالتزام بالدين، من أجل التأكد من أن المقترض سيدفع القسط والفوائد دون التأثير على وضعه المالي (Feschijan, 2008).

وفي دراسة (سليم وعثمانة، 2009) حول الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية في قرار الإقراض في الأردن، عن طريق إعداد استبانته وتوزيعها على موظفي التسهيلات في البنوك الأردنية. وقد أظهرت نتائج دراستهما أن هناك اختلافاً في الأهمية النسبية حول البيانات المالية المقدمة، ففي قائمة الدخل كانت فقرة عرض المبيعات الصافي من أهم الفقرات من وجهة نظر متخذي قرار الإقراض المصرفي، ونبعت أهمية هذه الفقرة بحسب تصور الدارسين إلى ما تقدمه من تصور أولي حول نشاط المنشأة، وكمية المبيعات، ونسبة المردودات والمسموحات للبضاعة المُباعَة، لأن هذه المعلومات تعكس نوعية مبيعات المنشأة وذلك من خلال المردودات والمسموحات، وقد أشارا إلى اختلاف الأهمية النسبية في داخل البيانات المقدمة، وقرار الإقراض يعتمد على جزئيات البيانات المالية، والتركيز على بيانات أكثر من أخرى.

وفي دراسة (الحلي، 2006) حول دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض في الشركات الخاصة السورية، أظهرت النتائج أهمية التدفقات النقدية لدى المقرضين والمستثمرين، ويعود هذا بحسب الاستبانة التي وزعها إلى تزايد حالات الإفلاس والتعثر المالي، وأشار في دراسته إلى وجود عدم ثقة بالمحاسبين غير المهنيين الذين يعملون على إعداد البيانات المالية من قبل المستثمرين والمقرضين.

ومن هنا يتبين لنا أهمية البيانات المالية ومن الواجب على أصحاب الشركات أخذها كاملة دون عزلها عن بعضها البعض، فبيان الدخل مثلاً يشير إلى مدى قدرة الشركة على تحمل عبء الدين لكنها لا تشير إلى مدى قدرتها على الدفع لهذا الالتزام في وقته، ولذا نحن بحاجة إلى بيان التدفقات النقدية والتي تشير إلى حجم النقدية القادرة على الحصول عليها، ولا ننسى أن بيان المركز المالي يُشير إلى حجم مديونية الشركة، ويشير أيضاً إلى موجودات الشركة التي تُعتبر كضمان مهم للمقرض في حال تعثر الشركة، ومن هنا نجد أن جميع البيانات المالية مهمة ويجب عدم إغفالها، فإغفال أي جزء قد يُسبب في ضياع معلومات هامة حول قوائم مالية مدققة للشركة.

وإن وجود توكيدات حول البيانات المالية يعطيها المزيد من المصداقية بالمقارنة مع البيانات المالية غير المدققة، وبالأخص في التقرير النظيف الذي يبين أن البيانات المالية تُعطي صورة حقيقية وعادلة من جميع النواحي وبدون تحفظ (الاتحاد الدولي للمحاسبين، IFAC، 2013). ووجد الباحث (Kim, 2008) عن طريق إعداد استبانته وتوزيعها على متخذي القرار الائتماني في البنوك الصغيرة والكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية في ولاية كاليفورنيا وذلك لفحص مدى تأثير التوكيدات في قرار الإقراض. وقد تبين أن التوكيدات المقدمة حول البيانات المالية قد أعطت مصداقية لهذه البيانات المالية المقدمة لدى متخذ القرار الائتماني في البنوك الأمريكية الصغيرة والكبيرة. كما وأشارت النتائج إلى أن البنوك الصغيرة والكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية لا

تعي الفروق بين أنواع الفحوصات كالمراجعة أو المدققة أو التي تتضمن ختم حامل (CPA) من مدقق حسابات قانوني بحسب قول الباحث. وبعد الرجوع إلى تحليل الاستبيان في الدراسة تبين أن الفروق غير جوهرية بحسب تعبير الباحث، ولكن من الضرورة الإشارة إلى أمرين مهمين في هذه الدراسة؛ أولاً: إن البيانات المالية المُعدّة من قبل المُعتمِد نفسه دون الاستعانة بشركات المحاسبة، لم يكن لها ذلك القدر من الأهمية.

ثانياً: إن البنوك الكبيرة في أميركا تُعتبر البيانات المالية المعدة من قبل مدقق حسابات خارجي ذات مصداقية أعلى من البنوك الصغيرة. وهذا قد تبين من نتائج الدراسة التي أظهرت أن البيانات المالية المُعدّة من قبل مدقق حسابات خارجي كان في المرتبة الأولى لدى البنوك الكبيرة. في حين احتل الهدف من القرض وسنوات العمل المراتب الأولى لدى البنوك الصغيرة. كما أشار نتائج الدراسة إلى أن الموظفين ذوي الخبرة أي (ثلاثة سنوات وأكثر) أعطوا تدقيق البيانات المالية من قبل مدقق خارجي مصداقية أكثر، وهذا يشير إلى أهمية عامل الخبرة في مثل هذه الدراسات. وقد أوصى الباحث بضرورة إعطاء الموظفين دورات تدريبية لتدعم قدرتهم على التمييز بين البيانات المالية.

وفي دراسة أجراها (Minnis, 2010) عن طريق تحليل السلاسل الزمنية وإيجاد علاقات بين البيانات المالية المدققة، وبين تكلفة الدين ومستقبل الشركة الحقيقي، من خلال قاعدة بيانات ومعلومات الشركات الأميركية بشكلها الحقيقي (بشكلها الأولي) أن الشركات التي تدقق بياناتها المالية يكون تكلفة الدين أقل من غيرها، وبالتالي هذا مؤشر على أن المقرضين يجدون أن تدقيق البيانات المالية من قبل مدقق خارجي مهمة. ووجد أيضاً أن البيانات المالية المدققة يتم استخدامها بشكل أكثر كثافة من البيانات المالية غير المدققة في تسعير قيمة الدين (أي، يرتبط أكثر شدة مع سعر الفائدة للشركة)، وهذا مهم لأن من المفروض أن تكون كل البيانات المالية المقدمة من قبل

الشركات مؤكدة وذات مصداقية سواء أكانت مدققة أو لا، فوجود توكيد خارجي أعطاها مصداقية فعلية أكثر، واعتمدت أكثر كمؤشر على أهمية التوكيدات الخارجية، وكانت هذه المصداقية تتبع من أن البيانات المالية المدققة أفضل مؤشر للتدفقات النقدية المستقبلية للشركات، وأن التدقيق من قبل خبراء خارجيين مثمر في تقدير وتنبؤ مستقبل الشركة، وتعتبر هذه الدراسة من أكثر الدراسات مصداقية التي تناولت هذا الموضوع ويعود ذلك إلى أن الباحث قد قام بأخذ عينة من الشركات الأميركية غير ملزمة بوجود تدقيق خارجي للبيانات المقدمة، وبالإضافة إلى أن هذه الشركات لم تنشر بياناتها ولم يكن لها أسهم متداولة.

وقد أجمع خبراء الاقتصاد وذوو الاختصاص على أن عملية تدقيق الحسابات، تعني مجموعة إجراءات وعملية فحص شامل يقوم بها شخص مؤهل أو مجموعة أشخاص للسجلات أو الحسابات، لإبداء رأي مهني محايد يستهدف بيان إذا ما كانت المصروفات التي أنفقت والمبالغ التي حصلت مقيدة بالدفاتر المحاسبية والسجلات بصورة صحيحة، وإذا ما كانت الأصول مقيمة تقيماً صحيحاً، في فترة زمنية محددة (Texas Woman's University, 2011). وهنا يؤكد المحاضر في كلية التجارة بجامعة بيرزيت (د. منذر نجم) أن التدقيق وسيلة هامة للحكم على مدى كفاءة وفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمنشآت الاقتصادية المختلفة، وما تشتمل عليه هذه الأنظمة من بيانات ومستندات وحسابات وسجلات خاصة، وما يتبع ذلك من الحكم على صحة وعدالة مخرجات هذه الأنظمة من قوام وبيانات مالية (دويات، 2009).

وبالتالي فعملية (التدقيق) لها أهمية كبيره فهي توفر على مانح الائتمان البنكي الكثير من الوقت والجهد في بحث مدى مصداقية المعلومات الواردة في البيانات المالية، ولهذا يجب أن يكون لها وزن بحيث يكون وجود هذا التوكيد كفيلاً بالأخذ بالبيانات المالية دون الرجوع إلى بيانات أخرى

لبحث مصداقيتها، مثل كشف الحساب البنكي وبالتالي توفير الوقت والجهد، ويجب عدم إهمال مثل هذا التوكيد في أحد القرار الائتماني لدى متخذي قرار منح الائتمان.

وأشارت دراسة (الزرقان، 2010) إلى أن أحد أسباب نشوء الدين المتعثر يعود إلى قصور في تحليل ودراسة منح التسهيلات، وإلى وجود علاقة بين استخدام النسب المالية ومؤشرات رئيس القسم، وبين قدرة البنك على اختيار الائتمان الأقل خطورة. وقد أوصى الباحث بالعمل على زيادة الاهتمام بقسم الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية لما له من تأثير على نشاط البنك، وهذا يشير إلى عامل مهم وهو مدى الخبرة وخلفية الموظف حول البيانات المالية، وبالتالي أن ذوي الاختصاص هم أكثر قدرة على اختيار الأنسب والاستفادة الكاملة من البيانات المالية المقدمة دون ضياع للمعلومات أو إهمالها.

وفي دراسة (الطويل، 2008) ومن خلال استقراء آراء الموظفين العاملين في المصارف في غزة فيما يتعلق بالمعوقات التي يمكن أن تسبب تعثر المصارف وتحد من قدرتها على الاستمرارية تبين أن عدم توفر العناصر الفنية والإدارية المؤهلة علمياً وعملياً في البنوك، وإهمال جهود البحث والتطوير، هي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفشل في التحقق من قدرة العميل على السداد ووضع الشركة وبالتالي تعثر الدين.

إن اختيار الرجل المناسب لكي يُشغل العمل المناسب من أكثر الأمور أهمية في الوقت الراهن، فالأخطاء مكلفة للشركة وتسبب ضياع الفرص عليها، وبالتالي يجب التركيز على اختيار ذوي الكفاءة لشغل العمل المناسب (Holloway, 2003).

وقد أشار (Mornell, 1998) إلى أن الشركة إذا أخطأت في التوظيف وقامت بمراجعة وملاحظة سير العمل في خلال ستة أشهر فستجد أن تكلفة استبدال هذا الموظف مرتين ونصف من دخل الموظف السنوي، ناهيك عن حجم الأخطاء التي سببها، وضياع الفرص على الشركة، وحجم

التدريب الذي تنفقه عليه، مما يجعله الصفقة خاسرة للشركة، وبالتالي يجب التركيز على اختيار ذوي التخصص لشغل المنصب المنشود.

2.2 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: تُستخدم البيانات المالية ويُعتمد عليها في قرار الإقراض لدى البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر الشركات التي تقدمت للحصول على قرض (وتشمل البيانات المالية على المركز مالي، وقائمة الدخل، والتدفقات النقدية).

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار الفرضية الرئيسية لها، انبثق منها مجموعة من الفرضيات (من وجهة نظر أصحاب الشركات المتقدمين للحصول على ائتمان) وأهمها:

الفرضية الأولى: يطلب البنك البيانات المالية من ضمن باقي البيانات المستندية عند التقدم للائتمان.
الفرضية الثانية: يتم استخدام وتحليل قائمة الدخل في قرار الإقراض من وجهة نظر ورأي المتقدمين للحصول على الائتمان.

الفرضية الثالثة: يتم استخدام وتحليل قائمة المركز المالي في قرار الإقراض من وجهة نظر ورأي المتقدمين للحصول على الائتمان.

الفرضية الرابعة: يتم استخدام وتحليل قائمة التدفقات النقدية في قرار الإقراض من وجهة نظر ورأي المتقدمين للحصول على الائتمان.

الفرضية الخامسة: يطلب البنك من الشركات أن تكون البيانات المالية مدققة، وهذا يعطيها قدر عالٍ من الأهمية.

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات الدراسة

1.3 منهجية الدراسة:

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي، في وصف وتفسير وتحليل الدراسة، لاعتمادها على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كفيماً بوصفها وتوضيح خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة، أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى (ملحم، 2002)، ويشيع استخدام هذا المنهج في الدراسات التي تصف وتفسر الوضع الراهن، أو ما هو كائن على أرض الواقع للظاهرة، والدراسات التي تهتم بتكوين الفرضيات واختبارها. كما يُعد هذا النوع من البحوث ذو أهمية خاصة في مجال الدراسات الإنسانية، لاسيما أنه يُستخدم للكشف عن آراء الناس ومعتقداتهم واتجاهاتهم إزاء موقف معين، كما يُستخدم أيضاً للوقوف على قضية محددة تتعلق بجماعة أو فئة معينة (Leedy, 2001). ولا يقف المنهج الوصفي عند مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة، وإنما يتعدى ذلك إلى محاولة التشخيص والتحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها وبيان

نوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها واستخلاص النتائج منها، وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة (Cooper, 2002). والبحث الوصفي يهدف لجمع البيانات دون زيادة أو نقصان، ودون أي تلاعب بسياق البحث، بمعنى أن عامل التحكم والتلاعب في سياق هذه البحوث منخفض وغير تدخلية، ويتناول الأحداث كما هي في صورتها الطبيعية (ملحم، 2002).

وتم استخدام الأسلوب الوصفي في كثير من الدراسات السابقة ذات العلاقة والمشابهة لدراسة الباحث، كدراسة (Kim, 2008) حول البيانات المالية وقرار الإقراض في البنوك فقد استخدم نفس المنهج وركز عليه في الوصول إلى آراء موظفي البنوك حول مدى اعتماد البنوك على البيانات المالية، وكذلك دراسة (Kitindi, 2007) حول اتخاذ القرار الصائب في ضوء البيانات المالية فقد اعتمد نفس الأسلوب في الوصول إلى أهداف الدراسة، (أنظر: الفصل الثاني).

وبناءً على ما ذكر أعلاه ستعتمد منهجية البحث في هذه الدراسة على ثلاثة عناصر رئيسية هي نموذج البحث، وأدوات البحث، وأسلوب البحث كما يلي:

1.1.3 نموذج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي (Descriptive Approach) في وصف العلاقة بين البيانات المحاسبية، ومدى استخدام هذه المعلومات عند اتخاذ قرار منح الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين، ثم قام الباحث بتحليل وتفسير النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية.

2.1.3 أداة الدراسة

قام الباحث بإجراء التحليلات والاختبارات الإحصائية اللازمة على الاستبيان لاختبار معنوية النموذج بواسطة الحاسب الآلي، لدراسة العلاقة بين مدى الاعتماد على البيانات الحاسبية، وبين

قرار منح الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين من وجهة نظر الشركات المتقدمة للحصول على الائتمان البنكي.

وإجراء التحليلات والاختبارات بالاستعانة بالأبحاث ذات الصلة، والمشابهة لهذه الدراسة والتي قام الباحث بدراستها وتحليلها، والاستعانة بمجموعة من المصادر والمراجع التي تساعد على فهم كيفية تطبيقها مثل كتاب (Andy field, 2009) حول الإحصاء باستخدام برنامج (SPSS).

2.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات العاملة في مدينة بيت لحم والبالغ عددها تقريباً (1000) شركة بحسب تقارير غرفة تجارة وصناعة مدينة بيت لحم، ويعود اعتماد مدينة بيت لحم فقط وعدم اخذ كامل فلسطين، إلى كبر حجم مجتمع الدراسة، ففي مدينة بيت لحم فقط هناك ما يعادل (1000) شركة.

(ملاحظة يتكون عدد الشركات في بيت لحم من (1084) بالضبط بحسب غرفة صناعة وتجارة بيت لحم 2014).

بالرغم من أن مجتمع الدراسة يتكون من الشركات في مدينة بيت لحم فقط إلا أن نتائج الدراسة يمكن تعميمها على باقي مدن فلسطين لأن بيت لحم تحتوي على فروع جميع البنوك العاملة في فلسطين تقريباً، حيث أن البنوك تعتمد سياسة ائتمانية موحدة، فلكل بنك سياسة يقوم بوضعها متخذي القرار فيه، وعلى أساسها يتم القبول أو القبول الجزئي أو الرفض للشركات طالبة القروض، وعلى أساس هذه السياسات المحددة من قبل الإدارة يتم التعاطي مع الطلب.

تطبق معظم البنوك تقريبا نظام المركزية أي أن تكون الفروع عبارة عن نقاط بيع وتحول القرارات إلى المراكز لاتخاذ القرار (سلطة النقد)، وهذا يؤدي بان تكون الدراسة أكثر دقة فكل الفروع ستقوم بتحويل طلب الائتمان إلى مراكزها لاتخاذ القرار المناسب، وبالتالي عامل المنطقة لن يؤثر.

تنوعت بيت لحم بجميع أنواع الشركات، من شركات تجارية خدماتية وصناعية وحرفية وزراعية، وهذا التنوع يحقق أهداف وفرضيات ونتائج الدراسة بشكل أدق.

واعتمد الباحث هذا المجتمع أيضا إلى أن أصحاب الشركات هم أكثر دراية بمدى اعتماد البنوك على بياناتهم المالية في قرار الإقراض، وقد كان التوجه سابقا إلى أن يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك العاملة في فلسطين وبالأخص موظفي التسهيلات، إلا أن موظفي التسهيلات في البنوك في فلسطين لن يقوموا بتقديم المعلومات المطلوبة حول مدى اعتماد البنك فعليا على البيانات المالية في قرار الإقراض، فالمعظم سيقوم بالنظر إلى سياسة البنك الائتمانية العامة والإجابة على هذا الأساس، وهذا لا يعطينا مؤشر حقيقي وفعلي عن مدى الاعتماد على البيانات المالية في قرار الإقراض، وبالتالي إن ربط البيانات المالية الصادرة عن الشركات مجتمع الدراسة وقرار الإقراض، والتركيز على الشركات التي حصلت أو سعت للحصول على قروض من البنوك هو أدق مؤشر إلى مدى اعتماد البنوك على البيانات المالية بشكل فعلي.

3.3 عينة الدراسة:

تم أخذ العينة عشوائيا دون أي محددات، فسواء قد تقدم للحصول أو لم يتقدم فهو سيقوم بتعبئة الاستبيان، ولكن من الجدير ذكره إلى وجود سؤال فرز في الاستبيان فمن تقدم للحصول على قرض يستطيع استكمال باقي أسئلة الاستبيان وإعطاء راية حول مدى اعتماد البنوك في فلسطين

على بياناته المالية المقدمة، ومن لم يتقدم للاستبيان غير قادر على استكمال باقي أجزاء الاستبيان وهذا يعطينا فكرة عامة عن الذين لم يتقدموا للحصول على القرض.

قام الباحث بدراسة وتحليل مجتمع الدراسة، الذي يتكون من الشركات العاملة في بيت لحم التي تم الحصول عليها من خلال غرفة تجارة وصناعة بيت لحم، وتم ملاحظة وجود تنوع كبير في أنواع الشركات، بين شركات تجارية وصناعية وخدمات ومقاولات وحرف وزراعة، ولكي يحقق البحث هدفه يجب الأخذ بعين الاعتبار هذا التنوع في الشركات، وألا يتم التركيز على قطاع معين على حساب قطاع آخر، لهذا قام الباحث بفرز الشركات بحسب طبيعة العمل الذي تقوم به، وقد نتج عن هذا الفرز ستة (6) مجموعات، وعليه قام الباحث بسحب عينة من جميع هذه المجموعات بحسب العدد الذي تحمله من شركات لكل مجموعة.

اقتصرت هذه الدراسة على بعض الخصائص الديموغرافية، التي يمكن أن يكون لها تأثير على اختلاف رؤية أفراد عينة الدراسة من أصحاب ومدراء الشركات العاملة في مدينة بيت لحم إزاء محاور وأبعاد الدراسة المختلفة، وتناولت هذه الخصائص (المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، نوع الشركة، مجال الشركة، سنوات عمل الشركة، عدد موظفي الشركة، حجم رأس مال الشركة).

وقد اعتمد الباحث في دراسته في اختيار العينة على أسلوب العينة العشوائية الطبقيّة (*Stratified random sampling*)، وهو "أسلوب عشوائي يقسم مجتمع الدراسة إلى أقسام، ويأخذ عينه عشوائية من كل قسم تكون معبره تعطي نتائج صحيحة عن مجتمع الدراسة، وفي هذا الأسلوب تكون عينة الدراسة واقعية ومعبرة أكثر من الأسلوب العشوائي البسيط لأنه يأخذ بعين الاعتبار تنوع مجتمع الدراسة" (Saunders, 2009).

وقد قام الباحث بتقسيم مجتمع الدراسة إلى 6 أقسام رئيسية:

1. شركات تجارية.
2. شركات صناعية.
3. شركات خدماتية.
4. شركات مقاولات.
5. شركات حرفية.
6. شركات زراعية.

وبعد إعداد الاستبانة وعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة قام الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة من حذف وإضافة لإعطاء النتائج المرجوة التي تجيب عن أسئلة الدراسة، ومن ثم تم توزيعها على أصحاب ومدراء الشركات في مدينة بيت لحم، علماً بأنه تم استثناء عامل المنطقة من نتائج الدراسة، فكما هو معروف فإن عملية الائتمان تكون محددة من قبل الإدارة العليا في البنوك ومنتخذي القرار، وبالتالي فإن النتائج ستكون متشابهة في المناطق كافة ولا يؤثر عامل المنطقة على مدى صدق وصحة النتائج.

وأشار (Saunders, 2009) حول طرق البحث لطلاب التجارة إلى أن الباحثين يعملون على مستوى (95%) من اليقين، وبما أن مجتمع الدراسة يعادل الـ(1000) شركة فعينة من (300) استبانته كافية لتعطينا مصداقية بمقدار (95%) حيث كانت العينة معبرة عن مجتمع الدراسة بمقدار خطأ يعادل (5%).

لقد تم تقسم الـ(300) اسبانية على ست مجموعات بحسب عدد شركات كل فئة، فعلى سبيل المثال الشركات التجارية تتكون من (641) شركة تجارية في بيت لحم كان نصيبها (177) حسب المعادلة

الآتية:

$$300 * 1084/641 = 177 \text{ استبانته.}$$

والجدول (1.3) الآتي يوضح نصيب كل نوع شركة من عدد الاستبانات بالاعتماد على المعادلة السابقة.

جدول (1.3) حصة كل مجموعة من مجمل الاستبانات:

عدد الاستبانات	حصة كل مجتمع	عدد الشركات	نوع الشركة
177	%59	641	تجارية
77	%26	278	صناعية
22	%7	81	خدمائية
12	%4	43	مقاولات
7	%2	25	حرف
4	%1	16	زراعية
300	%100	1084	المجموع

علماً بأنه تم التأكد بأن من قام بتعبئة هذه الاستبانات هم من أصحاب أو مدراء أو محاسبي الشركات الذين تقدموا للحصول على الائتمان البنكي، عن طريق تقديم الاستبانة شخصياً من خلال الباحث نفسه، وجها لوجه، أو إرسالها مع أشخاص ذو خبرة وكفاءة مع الشرح لهم عن مجمل أبعاد وأهداف وفرضيات الدراسة.

وقد تم توزيع (300) استبانته وتم استرجاع (280) استبانته، أي بنسبة استجابة بلغت (93%)، وقد كانت جميعها صالحة للتحليل حيث أنها جميعاً خضعت للتحليل الإحصائي.

4.3 أداة الدراسة

من اجل تحقيق الهدف العام للدراسة وهو معرفة أصحاب الشركات والمقترضين في مدى اعتماد البنك على بياناتهم المالية قام الباحث بإعداد استبانته، والاستبانة هي المصدر الأولي الذي من خلاله سيجيب الباحث على أسئلة وفرضيات الدراسة، وقد قسمت أسئلة الاستبانة إلى خمسة محاور رئيسية هي:

المحور أولاً: أسئلة عامة حول الشركة

وهي عبارة عن معلومات عامة لعينة الدراسة وتشمل:

(المسمى الوظيفي/ والمؤهل العلمي/ ونوع الشركة/ ومجال الشركة/ وسنوات العمل/ وعدد الموظفين/ وحجم رأس مال الشركة/ والدين القائم على الشركة وحجمه) وسيتم توضيحه وشرحه في القسم التالي.

المحور الثاني: سؤال فرز (لمعرفة من الذي تقدم للحصول على قرض)

قام الباحث بفرز المستجيبين لعينة الدراسة إلى قسمين: من تقدم أو لم يتقدم للحصول على قرض، ولم يشترط هذا السؤال الحصول على القرض، وهدف الباحث من هذا الفرز لمعرفة أي الشركات التي تقدمت للحصول على قرض وهي التي تملك القدرة على متابعة أسئلة الاستبانة، وأما الأشخاص الذين لم يتقدموا للحصول على قرض فهم لن يستطيعوا تقديم معلومات حول مدى اعتماد البنوك على بياناتهم المالية وبالتالي لن يستطيعوا استكمال الأقسام الأخرى من الاستبانة (وهو السؤال رقم 12 في الاستبانة).

المحور الثالث: معلومات حول البيانات المالية للشركات طالبة الائتمان

اشتمل المحور الثالث على معلومات تتعلق بالبيانات المالية، وهي عبارة عن تسعة أسئلة (أرقامها بالاستبيان من 14 لغية 24) استخدم فيها اختيار من متعدد.

المحور الرابع: معلومات تتعلق ببيان الدخل والتدفقات النقدية وقائمة المركز المالي

يحتوي المحور الرابع على أسئلة حول فرضيات وأسئلة الدراسة، وهي مدى اعتماد البنك على البيانات المالية المقدمة (بيان الدخل والميزانية العمومية والتدفقات النقدية) ومدى قيام البنك بدراسة وتحليل هذه القوائم. وفي هذا القسم تم وضع أسئلة تفصيلية حول البيانات المالية، وقد احتوى هذا القسم على (15) سؤالاً تم تقسيمها لخمسة أجزاء من البيانات المالية الثلاثة الرئيسية (الأرباح والخسائر/ التدفقات النقدية/ الميزانية العمومية). وقد تم استخدام مقياس ثلاثي وحصرت الإجابات حول هذا القسم (بنعم أو لا أو لا اعلم).

لا اعلم	لا	نعم
9	0	1

المحور الخامس: مقترحات من أجل زيادة الاعتماد على البيانات المالية في قرار الائتمان

ركز الباحث على مدى موافقة أو عدم الموافقة من (1-5) على ثمانية مقترحات من أجل زيادة الاعتماد على البيانات المالية في البنوك بحسب رأي الشركات في عينة الدراسة، حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي وهو:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

* والبيانات مفصلة في ملحق الاستبيان في نهاية الدراسة.

5.3 ثبات أداة الدراسة

قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، من أجل التحقق من ثبات وصدق الاستبانة وقياسها للعوامل المراد قياسها، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب (Cronbach Alpha)، إذ إن أسلوب كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإن معامل (Alpha) يزداد بتقدير جيد للثبات. وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة، طبقت معادلة (Cronbach Alpha) على درجات أفراد عينة الثبات، وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة (Alpha) يعد من الناحية التطبيقية ($Alpha \geq 0.6$) معقولاً في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية (Sekaran, 2010).

والجدول التالي يوضح قيمة ألفا لمجموع أسئلة كل فئة من المجموعات الثلاثة التي تجيب على فرضيات الدراسة الرئيسية:

جدول (2.3) مقدار الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ

الفقرات	عدد الفقرات	مقدار ألفا
قائمة بيان الدخل.	5	0.76
قائمة المركز المالي.	5	0.83
قائمة التدفقات النقدية.	5	0.80

يشير الجدول المبين أعلاه إلى وجود ثبات واتساق عالٍ بين فقرات المجموعات الثلاثة، ويشير إلى وجود ترابط بين فقرات المقياس.

6.3 وصف متغيرات الدراسة

قبل بناء الاستبيان تم تحديد ماهية المتغيرات الواجب فحصها من اجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها وهي:

1. اتخاذ القرار الائتماني المصرفي، بالموافقة على كامل المبلغ/ أو جزء من قيمة /أو الرفض.
2. المتغيرات الأخرى:

1.6.3 تحليل المركز المالي

قائمة ترينا أرصدة الشركة في لحظة معينة، وهي وسيلة لعرض أصول الشركة من (معدات وآلات وأبنية واستثمارات ودمم لها)، والتزامات الشركة قصيرة وبعيدة الأجل، ورأس مال الشركة في لحظة تسجيل الأرصدة (Piper, 2013).

2.6.3 تحليل قائمة الدخل

هي عبارة عن كشف أو تقرير يظهر نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة زمنية معينة منتهية، وتستند قائمة الدخل على مقابلة إيرادات المنشأة بالمصروفات والأعباء التي تسهم في تحقيق تلك الإيرادات. وتكون نتيجة هذه المقابلة ما تحققه المنشأة من ربح أو خسارة (Needles, 2013).

3.6.3 تحليل قائمة التدفقات النقدية

هي القائمة الثالثة بعد كل من (قائمة المركز المالي) الميزانية العمومية (قائمة الدخل) بيان الأرباح والخسائر، والتي أصبح لزاما على الشركات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة تقدم البيانات المالية عنها وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد

مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للشركة موضوع التحليل، وتأتي أهمية قائمة التدفقات بأنها تبين الأثر النقدي للنشاطات كافة التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية، مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للشركة أو خارجا منها (Ittelson, 2009).

4.6.3 درجة الوثوقية (مدققة) البيانات المحاسبية

التدقيق علم يتمثل في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع، بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة و عن مركزه المالي في نهاية فترة محددة (Arens, 2011).

وعند إعداد الاستبانة تم مراعاة البنود اللازمة كافة لتجنب تحيز المستجيب، من خلال الموافقة الميدانية، ووصف للموضوع القائم بحيادية، وكذلك وضع أسئلة استيضاح من أجل التأكد من استجابة المستجيب بحيادية، ومن ثم التركيز على أسئلة التقييم حسب فرضيات الدراسة. وتم توزيعها بحسب عينة الدراسة الموضحة في قسم 3.3 من هذا البحث.

7.3 مصادر جمع المعلومات

اعتمد الباحث على نوعين من البيانات من أجل تحقيق أهداف الدراسة وهما:

أولا: البيانات الثانوية

استعرض الباحث أدبيات عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة لكي يتمكن من معرفة ما الفرضيات التي سيتم وضعها من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وما يتعلق بالجانب

النظري قام الباحث بالحصول عليها باستخدام المصادر الثانوية (Secondary Sources) من خلال:

1. الدراسات السابقة في هذا المجال.
2. الاسترشاد بالمؤلفات والكتب والمراجع المحاسبية.
3. المجالات المصرفية والمنشورات المصرفية والتقارير والدوريات.
4. الإحصاءات المختلفة الصادرة عن دوائر الائتمان في المصارف المختلفة، ودائرة الإحصاء الفلسطيني.
5. التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك، إضافة إلى الاسترشاد بأهل الخبرة المصرفية في البنوك الفلسطينية.

ثانياً: البيانات الأولية

من أجل اختبار فرضيات الدراسة الخمسة (راجع 2.2 فرضيات الدراسة) حول ترشيد قرار الائتمان، وتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بإجراء عدة مقابلات مع مدراء البنوك ومسؤولي قسم تسهيلات الشركات في البنوك.

وإعداد استبانته تقوم على تحليل العلاقة بين طلب وتحليل البيانات المحاسبية في المصارف العاملة في فلسطين وبين مدى استفادة صناع القرار من تلك المعلومات المتوفرة اللازمة لاتخاذ قرار منح الائتمان من خلال المصادر الأولية (Primary Sources) التي ركزت على إعداد استبانته، وزعت على أصحاب الشركات التي تسعى أو حصلت على الائتمان البنكي.

8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تنوعت الأساليب الإحصائية، وعند البحث عن أكثر الأساليب ملائمة لهذه الدراسة كان لزاماً العودة إلى الدراسات السابقة التي تتناول موضوع الدراسة، أو كانت قريبة لأهداف الدراسة، حيث كان المتوسط والانحراف المعياري من أكثر الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات، والوسط الحسابي هو المقياس الأوسع استخداماً من مقاييس النزعة المركزية، ويتم استخدام الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن الاستبانة لأنه يعبر عن مدى أهمية الفقرة عند أفراد العينة، والانحراف المعياري يعتبر من مقاييس التشتت، ويستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي، ويكون كاتفاق بين أفراد العينة على فقرة معينة؛ إذا كان الانحراف المعياري قليلاً (علام، 2001).

من أجل البرهنة على أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب (Cronbach Alpha). إذ أن أسلوب كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، ويشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإن معامل (Alpha) يزود بتقدير جيد للثبات. وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة، طبقت معادلة (Cronbach Alpha) على درجات أفراد عينة الثبات. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة (Alpha) لكن من الناحية التطبيقية يعد ($Alpha \geq 0.6$) معقولاً في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية (Sekaran, 2010).

ومن الدراسات التي رجع إليها الباحث دراسة (الحلي، 2006) والذي قام باستخدام (اختبار ت) للعينة الواحدة للإجابة على فرضيات دراسته، ودراسة (Jooste, 2004) التي استخدم فيها (اختبار

ت) للعينه الواحدة، وقد ركزت معظم الدراسات التي قام الباحث بالرجوع إليها على اختبار (ت للعينه) وعلى (ANOVA) التباين، كما دلت الأبحاث الإحصائية التي قام بها فيشر على أهمية تحليل التباين (ANOVA) في الميادين المختلفة لعلوم الحياة، وخاصة في الكشف عن مدى تجانس العينات ومدى انتسابها إلى أصل واحد أو أصول متعددة (القصاص، 2007).

وبناءً على ما سبق قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرار والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة.
2. معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات في استبانته الدراسة.
3. اختبار "ت" للعينه الواحدة (one sample t-test).
4. اختبار التباين (One Way ANOVA).
5. وتم الاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

الفصل الرابع

تحليل نتائج الاستبانة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة رأي أصحاب الشركات والمقترضين في مدى اعتماد البنك على بياناتهم المالية، من أجل الوصول إلى معلومات ونتائج دقيقة لتزويدها لصناع القرار لتطوير وترشيد القرار الائتماني في فلسطين، ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى فحص الدور الذي توليه البنوك للحصول على البيانات المالية المقدمة من وجهة نظر المستجيبين لعينة الدراسة من أجل تفعيل الائتمان في فلسطين، ومعرفة رأي أصحاب الشركات والخاضعين لعينة الدراسة حول مدى استخدام موظفي التسهيلات لجميع مكونات البيانات المالية من مركز مالي وقائمة دخل وتدفقات نقدية، وفحص ما إذا طلب من الشركات المتقدمة للحصول على قرض أن تكون البيانات المالية مدققة.

1.4 وصف عينة الدراسة

بينت النتائج الظاهرة في الجدول (1.4) أن المتغيرات الديموغرافية كان لها أثر كبير في فهم أفراد العينة لأسئلة الاستبانة والإجابة عليها بموضوعية، وذلك من خلال المسمى الوظيفي، والمؤهل

العلمي، ونوع الشركة، ومجال الشركة، وسنوات العمل، وعدد الموظفين، وحجم رأس مال الشركة، ودين القائم على الشركة.

وبينت النتائج أن ما نسبته (53%) من عينة الدراسة هم من حملة شهادة الدبلوم، و(18%) هم من حملة شهادة البكالوريوس، و(17%) من حملة الشهادة الدراسات العليا، يدل ذلك على الكفاءة العلمية لأفراد عينة الدراسة، وبالتالي القدرة على إعطاء نتائج أكثر دقة يُعتمد عليها. وبينت النتائج حول سنوات العمل والخبرة في السوق التجاري، أن ما نسبته (88%) من أفراد عينة الدراسة هم من ذوي الخبرة بحيث تراوحت سنوات العمل من 4 سنوات إلى أكثر من 10 سنوات، في حين كان ما نسبته (12%) من أفراد عينة الدراسة نقل سنوات العمل لديها عن 4 سنوات، هذا يدل على خبرة المستجيبين.

وتبين أن معظم المستجيبين هم من الشركات المساهمة الخاصة بنسبة (52%)، وتليه شركات الأفراد بنسبة (31%)، كما تبين أن مجال معظم الشركات تركز في القطاع الخدماتي بنسبة (36%) تلاه قطاع التجارة بنسبة (35%) وكانت الصناعة (14%) من أقل النسب وهذا يشير إلى ضعف الصناعة في فلسطين بشكل عام.

ولوحظ أن أعداد العمال في الشركات التي وقعت عليها اختيار عينة الدراسة لم تتغير كثيراً من لحظة الافتتاح إلى الآن، حيث تبين أن معظم عدد موظفي الشركة كانوا عند الافتتاح (أكثر من 10 عمال) بنسبة استجابة (52%)، ومن ثم أصبح عدد موظفي الشركة حالياً (أكثر من 10 عمال) النسبة الأكثر بـ(64%) من موظفين الشركة. أما بخصوص التحول برأس المال من الافتتاح إلى الفترة الحالية فقد كان خيار (أكثر من مليون) هو الاختيار الأكثر حيث بلغت نسبته (58%). وكانت ما نسبته (68%) من الشركات لا يوجد عليها ديون، وهذا يدل على الاعتماد على رأس المال الشخصي بشكل أكبر.

جدول (1.4): المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة

ت	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
1	المسمى الوظيفي	مدير الشركة	82	29
		مدير مالي	54	19
		محاسب	36	13
		غير ذلك	108	39
2	المؤهل العلمي	دراسات عليا	48	17
		بكالوريوس	55	20
		دبلوم	147	53
		ثانوي واقل	30	11
3	نوع الشركة	أفراد	88	31
		مساهمة خاصة	146	52
		مساهمة عامة	46	16
4	مجال الشركة	خدمات	102	36
		تجارة	99	35
		صناعة	40	14
		متنوع	39	14
5	سنوات العمل 1	جديدة/ أقل من سنة	8	3
		1-3 سنوات	25	9
		4-5 سنوات	67	24
		أكثر من 5 سنوات	180	64
6	عدد موظفي الشركة عند (افتتاح)	1-3 عامل	68	24
		4-10 عامل	66	24
		أكثر من 10 عامل	146	52
7	عدد موظفي الشركة حاليا	1-3 عامل	29	10
		4-10 عامل	73	26
		أكثر من 10 عامل	178	64
8	رأس مال الشركة عند (افتتاح)	1-500000 شيكل	114	41
		500000 - مليون شيكل	43	15
		أكثر من مليون	123	44
9	رأس مال الشركة (حاليا)	1-500000 شيكل	71	25
		500000 - مليون شيكل	46	16
		أكثر من مليون شيكل	162	58
10	يوجد دين على الشركة	نعم	89	32
		لا	191	68

1.1.4 تحليل سؤال الفرز (لمعرفة من تقدم للحصول على قرض)

تم تقسيم عينة الدراسة إلى قسمين في سؤال الفرز: يمثل القسم الأول ممن تقدم للحصول على قرض وبالتالي هم من سيكملون الإجابة على باقي أسئلة الدراسة وفرضياتها. أما القسم الثاني فتمثل فيمن لم يتقدم للحصول على قرض. ولم يشترط هذا السؤال الحصول على قرض.

وأظهرت نتائج هذا السؤال أن نسبة الأشخاص الذين تقدموا للحصول على قرض كانت (76%)، أما نسبة من لم يتقدموا للحصول على قرض كانت (24%)، ويستنتج الباحث من هذه الإحصائية أن أغلبية المستجيبين لعينة الدراسة ممن تقدموا للحصول على القرض.

2.1.4 أهم خصائص الذين لم يتقدموا للحصول على قرض:

أظهرت النتائج بعض صفات وخصائص المستجيبين الذين لم يتقدموا للحصول على قرض، وبالتالي لم يكملوا باقي أسئلة الاستبانة، فقد كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس حيث تراوحت نسبتهم (43%) وأقل نسبة كانت دراسات عليا حيث بلغت النسبة (5%)، ونوع الشركة التي يعمل بها المستجيبين هي الشركات المساهمة الخاصة والأفراد بنسبة (89%) وأقل نسبة حصلت عليها الشركات المساهمة العامة (11%)، وتركزت هذه الشركات على الشركات التجارية وكانت نسبتها (45%)، وتليها الشركات الصناعية التي بلغت نسبتها (23%)، وأقل نسبة حصلت عليها شركات الخدمات بنسبة (20%) التي كانت سنوات عملهم تجاوزت الـ (5 سنوات) حيث كانت النسبة الكبرى (66%)، وأقل النسب حصلت عليها الشركات التي كانت سنوات العمل أقل من (3 سنوات) والشركات الحديثة (أقل من سنة) بنسب (0%) و(4%) على التوالي.

بعد ذلك تم طرح أسئلة تقارن ما بين عدد موظفي الشركة خلال السنة الأولى وعدد موظفيها في الوقت الحالي، وأشارت النتائج إلى تغير أعداد الموظفين حيث كانت أعداد الموظفين خلال السنة

الأولى ما بين (1-10) عامل بنسبة (80%) تقريباً، أما بالنسبة لعدد الموظفين لدى هذه الشركات في الوقت الحالي، أوضحت النتائج أن عدد العمال قد زاد حيث حصل خيار (أكثر من 10 عمال) على النسبة الأكبر والتي بلغت (47%) وتليها الشركات التي يتراوح عدد عمالها ما بين (4-10) عمال والتي بلغت نسبتها (45%). وكان رأس مال معظم عينة الدراسة ممن لم يتقدموا للقروض اقل من (500 ألف) شيكل بنسبه (66%). وأخيراً وليس آخراً تم طرح سؤال على الذين لم يتقدموا للحصول على قرض: هل يوجد دين على الشركات التي تعملون بها، وكانت النتيجة أن (74%) من المستجيبين أجابوا بـ(لا) وبالتالي لا يوجد دين على الشركات التي يعملون بها و(26%) من المستجيبين أجابوا بـ(نعم) أي أنه يوجد دين على الشركات التي يعملون بها، ويلاحظ الباحث أن أغلبية المستجيبين هم ممن يعملون برؤوس أموالهم الفردية، وعدم وجود ديون يدفعهم إلى عدم التقدم للقروض.

3.4 تحليل أجزاء الاستبانة العامة

عند سؤال المتقدمين للحصول على قرض، فيما إذا حصلوا على كامل مبلغ القرض أو جزء منه أو تم الرفض، وجد أن النسبة الأكبر للذين حصلوا على كامل المبلغ بنسبة (55%)، ويليه من حصلوا على جزء من المبلغ بنسبة (35%)، وتبين أن ما تم رفض طلبهم كانت الأقل وبلغت (10%). كما وجد أن معظم الشركات قد حققت زيادة في الأرباح بنسبة (68%)، أو ثبات في الأرباح بنسبة (21%)، وكانت ما نسبته (93%) ممن تقدموا للحصول على قرض يقومون بإعداد بيانات مالية من قبل محاسب.

وعند السؤال عن طلب البنك للبيانات المالية لهم؛ أجاب ما نسبته (85%) من أفراد العينة بنعم، وهذا يشير إلى أهمية البيانات المالية لدى البنوك، علماً بأنه قد تركزت البيانات المالية المطلوبة على جميع البيانات المالية من مركز مالي وبيان دخل وتدفقات نقدية.

ويرى الباحث من ذلك أن تدقيق البيانات المالية هو التحقق الاقتصادي المنتظم لأدلة وقرائن الإثبات، لما تحويه دفاتر وسجلات المنشأة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدماً، بهدف إبداء الرأي الفني المحايد بخصوص صدق وعدالة التقارير المالية لقراء ومستخدمي هذه التقارير، وبالتالي إن وجود بيانات مالية مصدقة يعطيها قدر أكبر من المصداقية والثقة من قبل البنك.

وعند طرح سؤال حول ما إذا طلب من المتقدمين بيانات مالية مدققة؛ كانت الإجابة لمعظم المستجيبين لعينة الدراسة بـ (نعم) أي بنسبة (89%)، وهذا يشير إلى أهمية تدقيق البيانات المالية لدى البنوك العاملة في فلسطين.

4.4 اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يطلب البنك البيانات المالية من ضمن باقي البيانات المستندية عند التقدم للائتمان. لاختبار هذه الفرضية تم سؤال الشركات في عينة الدراسة والذين اجتازوا سؤال الفرز أي اللذين تقدموا للحصول على قرض من احد البنوك في فلسطين لاختبار هذه الفرضية، إذا ما قام البنك بطلب بياناتهم المالية من ضمن باق المستندات عند تقدمهم للقرض، علماً بأنه تم التوضيح لأفراد عينة الدراسة بأن المقصود بالبيانات المالية هو المركز المالي، وقائمة الدخل، والتدفقات النقدية، بالإضافة إلى أنه تم الإشارة إلى ذلك في الاستبانة.

أجاب ما نسبته (85%) بنعم أي انه قد طُلب منهم البيانات المالية من ضمن البيانات المستندية التي يطلبها البنك، وهذا يشير إلى أهمية البيانات المالية في قرار الإقراض لدى البنوك، وفي سؤال عن أي البيانات المالية الثلاثة التي قام البنك بطلبها، فقد تركزت أكثر الإجابات على خيار جميع البيانات المالية من مركز مالي، وبيان الدخل، وتدفقات النقدية.

وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة (Kim, 2008) التي هدفت إلى التحقق فيما إذا كانت البيانات المالية هي أحد الاعتبارات الهامة في قرارات الإقراض، من بين باقي البيانات والمستندات التي تقدم مثل الهوية الشخصية، والضمانات، والهدف من القرض، عن طريق إجراء مقابلات وتوزيع استبانة لموظفي التسهيلات للبنوك في ولاية كاليفورنيا. وخلصت الدراسة إلى أن البنوك تعتمد في قرار الإقراض على البيانات المالية، حيث كانت في المرتبة الأولى بالمقارنة مع باقي المستندات. وتتفق هذه النتائج مع ما جاء في دراسة (Kitindi, 2007)، التي أظهرت أن البيانات المالية مطلوبة بشكل أساسي في البنوك في بوتسوانا، حيث يتم الاعتماد عليها بشكل أساسي لمعرفة نشاط الشركة والتنبؤ بمستقبلها.

الفرضية الثانية: يتم استخدام وتحليل قائمة الدخل في قرار الإقراض من وجهة نظر ورأي المتقدمين للحصول على الائتمان.

للإجابة على هذه الفرضية وضع الباحث مجموعة من الأسئلة التي تركز على أحد الأجزاء الهامة في قوائم البيانات المالية، وهي قائمة الدخل التي يحتوي على مجموع الإيرادات والمصاريف من نشاطات العمل، وهذه الأسئلة الموجهة لأصحاب الشركات تعطي مؤشراً لمدى اعتماد البنوك على البيانات المالية المقدمة من أصحاب الشركات.

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار الإشارة، كما هو موضح في الجدول الآتي (2.4).

جدول (2.4): المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة الاحتمال (p-value) لكل فقرة من

فقرات المحور الأول "معلومات تتعلق ببيان الدخل (بيان الأرباح والخسائر) للعميل".

الترتيب	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
2.00	*0.000	36.50	0.33	0.88	q1 يقوم البنك بتحليل حجم مبيعات طالب الائتمان.
3.00	*0.000	29.86	0.37	0.85	q2 يُعتبر حجم مبيعات طالب القرض محدد رئيسي في قبول أو رفض طلبه.
5.00	*0.000	22.60	0.44	0.77	q3 يُعتبر حجم مبيعات طالب الائتمان محدد رئيسي لقيمة الائتمان الممنوح.
1.00	*0.000	34.73	0.33	0.89	q4 كلما كان حجم مبيعات طالب الائتمان أفضل زادت نسبة قبول طلبه.
4.00	*0.000	28.95	0.38	0.82	q5 يتأكد المصرف من مدى قدرة العميل على تغطية كافة التزاماته من صافي أرباحه
	*0.000	38.67	0.26	0.74	جميع فقرات المحور معا

يلاحظ في الفقرة (4) أن المتوسط الحسابي يساوي (0.89)، وقيمة اختبار الإشارة (34.73)، وأن قيمة الاحتمالية (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن هناك موافقة من أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة، الأمر الذي يؤكد بأنه كلما كان حجم مبيعات طالب الائتمان أفضل زادت نسبة قبول طلبه من قبل البنك.

بلغ المتوسط الحسابي في الفقرة (1) (0.88)، وقيمة اختبار الإشارة (36.50)، قيمة الاحتمالية (0.000)، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05). الأمر الذي يؤكد موافقة أفراد عينة الدراسة على أن البنك يقوم بتحليل حجم مبيعات طالب الائتمان.

بلغ المتوسط الحسابي وفي الفقرة (2) (0.85)، وقيمة اختبار الإشارة (29.86)، وقيمة الاحتمالية (0.000)، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05). مما يؤكد على أن حجم مبيعات طالب القرض يعتبر محدد رئيسي في قبول أو رفض طلبه.

يلاحظ بشكل عام أن المتوسط الحسابي لفقرات هذا المجال بلغ (0.74)، وقيمة اختبار الإشارة (38.67)، بقيمة احتمالية (0.000)، مما يدل على أن البنوك تولي أهمية للحصول على وتحليل قائمة الدخل مقارنة بباقي المستندات التي يقدمها طالب الائتمان بحسب رأي الشركات الخاضعة لعينة الدراسة.

واستخدم تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لتحديد الفروق بين استجابات عينة الدراسة حول الأسئلة المتعلقة بأهمية قائمة الدخل وكانت النتائج كما يلي:

جدول (3.4): نتائج تحليل التباين الأحادي لتحديد الفروق بين استجابات عينة الدراسة لقائمة الدخل.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	7.499	4	1.875	3.646	0.006
داخل المجموعات	527.107	1025	0.514		
الكلية	534.606	1029			

يبين الجدول أعلاه نتائج تحليل التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية قائمة الدخل، إذ تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ ، حيث بلغ اختبار الإشارة (3.646)، بقيمة احتمالية (0.006)، وهذا يشير إلى أن هناك زوج واحد على الأقل من المجموعات الفرق بينها معنوي.

ويتضح من نتائج اختبار المقارنات المتعددة (LSD) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المستخدمين من عينة الدراسة حول اعتبار حجم مبيعات طالب الائتمان كمحدد رئيسي لقيمة الائتمان الممنوح، ويعود ذلك باعتقاد الباحث إلى وجود محددات رئيسية أكثر أهمية من قائمة الدخل في تحديد قيمة الائتمان الممنوح مثل الضمانات وهدف المشروع.

وبحذف مجموعة (يعتبر حجم مبيعات طالب الائتمان محدد رئيسي لقيمة الائتمان الممنوح) وباستخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لتحديد الفروق بين استجابات عينة الدراسة حول باقي الأسئلة المتعلقة بأهمية قائمة الدخل ظهرت النتائج في الجدول (4.4) كما يلي:

جدول (4.4): نتائج تحليل التباين الأحادي لتحديد الفروق بين استجابات عينة الدراسة لقائمة الدخل.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.592	3	0.531	1.096	0.350
داخل المجموعات	397.010	820	0.484		
الكلي	398.602	823			

يبين الجدول أعلاه نتائج تحليل التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية قائمة الدخل، بعد شطب المجموعة (يعتبر حجم مبيعات طالب الائتمان محدد رئيسي لقيمة الائتمان الممنوح) حيث تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ ، حيث بلغ اختبار الإشارة (1.096)، بقيمة احتمالية (0.35)، وهذا يشير إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة إلى أهمية قائمة الدخل.

وقد اتفقت هذه النتائج مع ما جاء في دراسة (Kitindi, 2007) التي ركزت على معرفة أهمية البيانات المالية، أي أجزاء البيانات المالية الأكثر أهمية، بحيث اعتبر بيان الدخل (الأرباح

والخسائر) من أهم البيانات المالية في البنوك، ويعود هذا إلى أن البنوك تهتم وتركز أكثر على الربحية منه على حجم السيولة، وعلى صافي القيمة الحالية للشركة، لأن الربحية هي مؤشر على مستقبل الشركة، وعلى مدى قدرتها على الالتزام بالدين، من أجل أن يتأكد من أن المقترض سيدفع القسط والفوائد دون التأثير على وضعه المالي (Feschijan, 2008).

وتتفق أيضاً مع ما جاء في دراسة (سليم وعثامنة، 2009) حول الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية في قرار الإقراض في الأردن، عن طريق تقديم استبانته وتوزيعها على موظفي التسهيلات في البنوك الأردنية، إلا أن هناك اختلاف في الأهمية النسبية حول البيانات المالية المقدمة، ففي قائمة الدخل كانت فقرة عرض المبيعات الصافي من أهم الفقرات من وجهة نظر متخذي قرار الإقراض المصرفي، ونبعت أهمية هذه الفقرة بحسب تصور الباحثين إلى ما تقدمه من تصور أولي حول نشاط المنشأة وكمية المبيعات ونسبة المردودات والمسموحات للبطاعة، لأن هذه المعلومات تعكس نوعية مبيعات المنشأة وذلك من خلال المردودات والمسموحات.

وتأكيداً لنتائج هذه الدراسة أجرى الباحث مقابلة مع مدير بنك القدس فرع بيت لحم الذي أشار بدوره إلى أهمية قائمة الدخل إذ اعتبرها من أكثر البيانات المقدمة أهمية لدى البنك وبالأخص إذا ما توفرت هذه البيانات لسنوات ماضية لغاية (3 سنوات) بحيث تشير إلى مدى نمو حجم مبيعات الشركة، ومدى نمو ربحية الشركة، ومصاريف الشركة ونفقاتها (أحمد عايش، بيت لحم، 2013).

الفرضية الثالثة: يتم استخدام وتحليل قائمة المركز المالي في قرار الإقراض من وجهة نظر ورأي المتقدمين للحصول على الائتمان.

وللإجابة على هذه الفرضية تم وضع مجموعة من الأسئلة التي تركز على أحد الأجزاء الهامة في القوائم المالية، وهي: قائمة المركز المالي التي تحتوي على ثلاث مجموعات رئيسية المجموعة

الأولى وهي الموجودات التي تحتوي على ذمم الزبائن والاستثمارات والآلات والمعدات...، والمجموعة الثانية تحتوي على الالتزامات التي على الوحدة الاقتصادية، والمجموعة الثالثة تحتوي على رأس مال الشركة، وهذه الأسئلة الموجهة لأصحاب الشركات تعطي مؤشراً لمدى اعتماد البنوك على البيانات المالية المقدمة من أصحاب الشركات.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار الإشارة، كما هو موضح في الجدول (5.4).

جدول (5.4): المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة الاحتمال (p-value) لكل فقرة من فقرات المحور الخاص بقائمة المركز المالي (موجودات والتزامات ورأس المال) للعميل.

الترتيب	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
3	*0.000	32.76	0.35	0.86	q1 يقوم البنك بعمل دراسة تحليلية لتطور حجم أصولاً لشركة طالبة الائتمان
3	*0.000	32.06	0.35	0.86	q2 يقوم البنك بمقارنة أصول الشركة طالبة الائتمان ومقارنتها بفترات مالية سابقة
2	*0.000	33.53	0.33	0.87	q3 يقوم البنك بدراسة وتحليل تطورات حجم رأس المال العامل
1	*0.000	36.83	0.31	0.89	q4 يعتبر المصرف رأس مال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً على منح الائتمان
3	*0.000	32.45	0.34	0.86	q5 يقيس المصرف القدرة الإيرادية للعميل على سداد ديونه المتداولة من خلال أصوله (النقدية مثلاً) المتداولة
	*0.000	42.17	0.25	0.76	جميع فقرات المحور معاً

يتضح من الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي للفقرة (4) بلغ (0.89)، وقيمة اختبار الإشارة

(36.83)، بقيمة احتمالية (0.000)، مما يعني أن أفراد العينة يتفقون على اعتبار المصرف لرأس

مال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً على منح الائتمان.

كما بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (3) (0.87)، وقيمة اختبار الإشارة (33.53)، بقيمة احتمالية (0.000)، الأمر الذي يدل على إجماع أفراد عينة الدراسة على قيام البنك بدراسة وتحليل تطورات حجم رأس المال العامل.

وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور مجتمعة (0.76)، وقيمة اختبار الإشارة (42.17)، وبلغت قيمة الاحتمالية (0.000)، مما يشير إلى أن البنك يقوم باستخدام وتحليل قائمة المركز المالي في قرار الإقراض للعميل.

كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لتحديد الفروق بين استجابات عينة الدراسة حول الأسئلة المتعلقة بأهمية قائمة المركز المالي وكانت النتائج كما يلي:

جدول (6.4): نتائج تحليل التباين الأحادي لتحديد الفروق بين استجابات عينة الدراسة للمركز المالي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.965	4	0.241	0.470	0.758
داخل المجموعات	525.718	1025	0.513		
الكلية	526.683	1029			

يبين الجدول أعلاه نتائج تحليل التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية قائمة المركز المالي، حيث تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ ، حيث بلغ اختبار الإشارة (0.470)، بقيمة احتمالية (0.758)، وهذا يشير إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة لأهمية قائمة المركز المالي.

وفي مقابلة أجراها الباحث مع رئيس قسم تسهيلات الشركات في بنك الأردن حول مدى أهمية جميع القوائم المالية الصادرة عن الشركة، وعلى أهمية قائمة المركز المالي، فأجاب بأن حجم

موجودات الشركة من الآلات وبنائيات ومعدات تعطي البنك فكرة عن مدى قوة هذه الشركة، وحجم الموجودات العالي يساهم في تثبيت أحد الركائز الثلاثة الأساسية - بحسب تعبيره - التي من خلالها يقوم البنك بالموافقة أو الرفض، وهي ركيزة الضمانات، ومن ثم تأتي الركيزتان الأخريان وهما لماذا يريد القرض؟ (فكرة المشروع) والقدرة على السداد، وأشار أيضاً أنه من خلال قائمة المركز المالي يستطيع معرفة السياسة البيعية لدى الشركة، وحجم مديونية الزبائن.

وأشار إلى أن سياسة البنك تقوم باحتساب المبيعات الآجلة ضمن مبيعات الشركة وتقوم باحتساب المبيعات النقدية فقط، إلا في أضيق الحدود وبعض أنواع التجارة. (مخامرة، 2013)

الفرضية الرابعة: تم استخدام وتحليل قائمة التدفقات النقدية في قرار الإقراض من وجهة نظر ورأي المتقدمين للحصول على الائتمان.

قائمة التدفقات النقدية هي القائمة الثالثة بعد كل من (قائمة المركز المالي) الميزانية العمومية و(قائمة الدخل) بيان الأرباح والخسائر، والتي أصبح لزاماً على الشركات إعدادها لكونها تمثل جزءاً لا يتجزأ من بياناتها المالية، لكل فترة تقدم البيانات المالية عنها، وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للشركة موضوع التحليل، وتأتي أهمية قائمة التدفقات بأنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر بكونه يشكل تدفقاً نقدياً داخلياً للشركة أو خارجياً منها. وقد تم وضع مجموعة من الأسئلة التي تركز على هذا الجزء الهام في القوائم المالية، وهذه الأسئلة الموجهة لأصحاب الشركات تعطي مؤشراً لمدى اعتماد البنوك على البيانات المالية المقدمة من أصحاب الشركات.

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار الإشارة، كما هو موضح في الجدول (7.4)

الآتي:

جدول (7.4): المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة الاحتمال (p-value) لكل فقرة من

فقرات المحور الخاص بالتدفقات النقدية للعميل.

الترتيب	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
2	*0.000	30.40	0.36	0.85	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترة مالية سابقة
5	*0.000	25.59	0.41	0.81	يتأكد المصرف من مدى توافق مواعيد سداد التسهيل من توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة التدفق النقدي
1	*0.000	31.78	0.34	0.87	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية عند تحديد سقف الائتمان المطلوب
4	*0.000	27.55	0.38	0.82	يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته
3	*0.000	27.19	0.39	0.83	يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لوضع العميل
	*0.000	32.10	0.30	0.70	جميع فقرات المحور معا

يتبين من الجدول السابق إلى أن الفقرة (3) حصلت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (0.87)،

وقيمة اختبار الإشارة (31.78)، بقيمة احتمالية (0.000)، مما يدل على إجماع أفراد عينة الدراسة

على قيام المصرف بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية عند تحديد سقف الائتمان المطلوب.

بلغ المتوسط الحسابي في الفقرة (1) (0.85)، وقيمة اختبار الإشارة (30.40)، قيمة احتمالية

(0.000)، الأمر الذي يؤكد على اتفاق أفراد عينة الدراسة على أن المصرف يعتمد على قائمة

التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترة مالية سابقة.

كما بلغ متوسطها الحسابي في الفقرة (5) (0.83)، وقيمة اختبار الإشارة (27.19)، بقيمة احتمالية (0.000)، الأمر الذي يؤكد على أن أفراد عينة الدراسة يرون أنه يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لوضع العميل.

وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المجال مجتمعة (0.70)، وقيمة اختبار الإشارة (32.10)، بقيمة احتمالية (0.000)، الأمر الذي يؤكد على أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن البنك يقوم باستخدام وتحليل قائمة التدفقات النقدية في قرار الإقراض للعميل.

كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لتحديد الفروقات بين استجابات عينة الدراسة حول الأسئلة المتعلقة بأهمية قائمة التدفقات النقدية وكانت النتائج كما يلي:

جدول (8.4): نتائج تحليل التباين الأحادي لتحديد الفروق بين استجابات عينة الدراسة للتدفقات النقدية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.305	4	0.076	0.166	0.955
داخل المجموعات	469.233	1025	0.458		
الكلية	469.538	1029			

يبين الجدول أعلاه نتائج تحليل التباين لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية قائمة التدفقات النقدية، حيث تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ ، حيث بلغ اختبار الإشارة (0.166)، بقيمة احتمالية (0.955)، وهذا يشير إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة إلى أهمية قائمة التدفقات النقدية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة (قدومي والكيلاني، 2003) حول مدى أهمية قائمة التدفقات النقدية مقارنة ببيان الدخل وقائمة المركز المالي، لعينة من الشركات في الأردن، والتي

أكدت على وجوب الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية عند تقييم الأداء المالي للشركات إلى جانب قائمتي المركز المالي والدخل. وأشار الدراسة كذلك إلى وجود اختلاف بين قائمة التدفقات النقدية من جهة، وبين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي من جهة أخرى، والذي يعود إلى الاختلاف في المبدأ المستخدم، بين مبدأ الاستحقاق ومبدأ النقد، وعندما يتم تقييم الشركات باستخدام قائمة الدخل والمركز المالي كما في السابق تكون النتائج التحليلية مختلفة عما تكون عليه عند إضافة قائمة التدفقات النقدية. وأوصى الباحثان إلى ضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن قائمة التدفقات مع القوائم الأخرى لبيان مدى قدرة الشركة على الالتزام بمديونيتها.

الفرضية الخامسة: يطلب البنك من الشركات أن تكون البيانات المالية مدققة، وهذا يعطيها قدر عالٍ من الأهمية.

التدقيق هي عملية فحص شامل للسجلات أو الحسابات أو الإجراءات التي يقوم بها شخص مؤهل و مدرب على هذه الأعمال تدريباً خاصاً، والهدف من تدقيق الحسابات هو تقرير ما إذا كانت المصروفات التي أنفقت والمبالغ التي حصلت مقيدة بالدفاتر بصورة صحيحة، وما إذا كانت الأصول قد قُيِّمتَ تقييماً صحيحاً وما شابه ذلك، وقد يقوم بتدقيق الحسابات موظف من قسم الحسابات من داخل الشركة، أو محاسب آخر من خارج الشركة يعين أو يكلف خصيصاً بالقيام بهذه المهمة، وفي أعمال الشركات العادية يكون الهدف الأساسي من تدقيق الحسابات تقرير ما إذا كانت الشركة تحفظ حساباتها وبياناتها، وتمسك دفاترها وسجلاتها، وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما وما إذا كانت هذه الحسابات والبيانات تمثل وضع الشركة المالي بصورة صحيحة و عادلة.

ومن خلال ما تقدم يرى الباحث أن التدقيق علم له مبادئ ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أصحاب هذه المهنة. لهذا حاولت المنظمات المهنية والجمعيات العلمية للمحاسبين والمراجعين

إرساءها خلال حقبة طويلة من الزمن، كما أن للتدقيق طرقه و أساليبه و إجراءاته، التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية ومحتويات الدفاتر والسجلات المالية.

وللتدقيق أهداف تتمثل في الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة، وعن مركزه المالي في نهاية مدة محددة.

ولاختبار مدى أهمية تدقيق البيانات المالية من قبل مدقق حسابات خارجي لدى البنوك المحلية في فلسطين، تم طرح سؤال حول ما إذا طُلب من الشركات التي تقدمت للحصول على قرض أن تكون البيانات مالية مدققة، أو ما إذا اشترط البنك وجود مدقق خارجي. فكانت إجابات معظم الشركات المستجيبين لعينة الدراسة بنعم بنسبة (89%)، وهذا يشير إلى أهمية تدقيق البيانات المالية لدى البنوك العاملة في فلسطين.

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (Kim, 2008) الذي قام بعمل استبانته وتوزيعها مع متخذي القرار الائتماني في البنوك الصغيرة والكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية في ولاية كاليفورنيا، لفحص مدى تأثير مستوى الضمان أو التوكيد في قرار الإقراض، إلى أن التوكيدات المقدمة حول البيانات المالية قد أعطت مصداقية لهذه البيانات المالية المقدمة لدى متخذي القرار الائتماني في البنوك الأمريكية الصغيرة والكبيرة، بمعنى أنها أضافت القدر الكافي من المصداقية لدى متخذي القرار الائتماني، وبالتالي سواء أكانت البيانات المالية مدققة أو مراجعة أو معدة فقط من مدقق حسابات، فهي متساوية من ناحية المصداقية، ومن ناحية أخرى فقد وجد الباحث أن البيانات المالية المعدة من قبل المعتمد نفسه ودون الاستعانة بمدقق خارجي، لم يكن لها ذلك القدر من الأهمية.

الفرضية الرئيسية: تستخدم البيانات المالية ويعتمد عليها في قرار الإقراض لدى البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر الشركات التي تقدمت للحصول على قرض (وتشمل البيانات المالية على المركز مالي، وقائمة الدخل، والتدفقات النقدية).

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار الفرضية الرئيسية، تم تجزيء الفرضية الرئيسية إلى عدة فرضيات صغيرة وهي:

الفرضية الأولى: يطلب البنك البيانات المالية من ضمن باقي البيانات المستندية عند التقدم للائتمان.
الفرضية الثانية: يتم استخدام وتحليل قائمة الدخل في قرار الإقراض من وجهة نظر ورأي المتقدمين للحصول على الائتمان.

الفرضية الثالثة: يتم استخدام وتحليل قائمة المركز المالي في قرار الإقراض من وجهة نظر ورأي المتقدمين للحصول على الائتمان.

الفرضية الرابعة: يتم استخدام وتحليل قائمة التدفقات النقدية في قرار الإقراض من وجهة نظر ورأي المتقدمين للحصول على الائتمان.

الفرضية الخامسة: يطلب البنك من الشركات أن تكون البيانات المالية مدققة، وهذا يعطيها قدر عال من الأهمية.

يستنتج الباحث مما سبق ومن خلال نتائج الفرضيات الفرعية، باستخدام واعتماد البيانات المالية من قبل البنوك العاملة في فلسطين في إقرار عملية الإقراض، وذلك من وجهة نظر الشركات التي تقدمت للحصول على قرض. حيث كانت جميع قيم الاحتمالية في اختبار الإشارة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

5.4 مقترحات من أجل زيادة الاعتماد على البيانات المالية

من أجل زيادة الاعتماد على البيانات المالية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان في البنوك الفلسطينية، تم تحديد درجة أهمية المقترحات التالية:

جدول (9.4): تحديد درجة أهمية المقترحات من أجل زيادة الاعتماد على البيانات المالية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
الأول	0.80	4.22	زيادة قدره موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.
الثاني	0.79	4.21	تعيين موظفين قادرين على استخدام المعلومات المحاسبية كأداة لترشيد قرار الائتمان.
الثالث	0.77	4.18	تنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين.
الثالث مكرر	0.86	4.18	تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن سلطه النقد.
الخامس	0.81	4.15	تطبيق قانون أخلاقيات مهنة المحاسبة.
السادس	0.80	4.13	زيادة قدره مسئول الائتمان على تحليل القوائم المالية للشركات.
السابع	0.78	4.12	تشجيع مكاتب المراجعة والتدقيق على تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية.
الثامن	0.94	4.07	تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات.

من خلال الجدول السابق تم استخدام المتوسط الحسابي لمجموع إجابات أصحاب ومدراء والقائمين على الشركات حول المقترحات من أجل زيادة الاعتماد على البيانات المالية، فإن زيادة قدره موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر، وتعيين موظفين قادرين على استخدام المعلومات المحاسبية كأداة لترشيد قرار الائتمان قد حصلت على أعلى درجة من الأهمية بمتوسط حسابي (4.22) و(4.21)، وهذا يشير إلى أن أصحاب الشركات يرون من الضروري أن تقوم إدارة البنوك بإعطاء دورات لموظفي تسهيلات الشركات حول البيانات المالية وتحليلها، وان يتم تعيين موظفين ذوي خبرة ودراية بالبيانات المالية.

وأشارت النتائج أيضاً إلى إجماع أفراد عينة الدراسة بأن تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات كان أقل متوسط حسابي حيث بلغ المتوسط حسابي (4.07) وهذا يشير إلى عدم أهمية هذا المقترح مقارنة بالاقتراحات الأخرى، ويعود ذلك إلى استخدام نظام محاسبي دولي موحد ووجود لغة محاسبية موحدة ومعايير محاسبية دولية.

وبالمجمل نلاحظ أهمية جميع البنود المقترحة في الجدول السابق لدى أصحاب ومدراء الشركات التجارية الخاضعين لعينة الدراسة.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 مناقشة النتائج

في هذا الجزء سأبرز النتائج التي ساهمت بشكل رئيسي في الإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي وهو مدى اعتماد البنوك على البيانات المالية في قرار الإقراض من وجهة نظر أصحاب الشركات والقائمين عليها.

طرح الباحث تساؤل عما إذا يرى القائمين على الشركات والخاضعين لعينة الدراسة بأنه يتم استخدام أجزاء البيانات المالية من مركز مالي وقائمة دخل وقائمة التدفقات النقدية في تحليل وضع الشركة؟ وما إذا طلب منهم البيانات المالية؟

لقد أظهرت النتائج بأن الأهمية النسبية للبيانات المالية مقارنة مع باقي البيانات التي تطلبها البنوك في فلسطين من وجهة نظر شركات عينة الدراسة كانت ممتازة، بحيث أجاب ما نسبته (85%) بنعم أي أنه قد طلب منهم البيانات المالية من ضمن البيانات المستندية التي يطلبها البنك، وهذا مؤشر على أن البنوك تطلب البيانات المالية مع باقي البيانات المستندية، مثل البيانات البنكية وشهادة

الشركة والهوية الشخصية والضمانات.. الخ، ولكن لا تعطي قدرة على مقارنتها مع باقي المستندات.

وقد أظهرت النتائج بأن البنوك في فلسطين تقوم بتحليل أجزاء البيانات المالية المقدمة، حيث أن الأهمية النسبية للبيانات المالية عالية وهذا من خلال:

قيام البنوك في فلسطين بتحليل حجم مبيعات طالب الائتمان، واعتبار حجم مبيعات طالب القرض محدد رئيسي في قبول أو رفض طلبه، ومحدد رئيسي لقيمة الائتمان الممنوح بحسب رأي الشركات الخاضعة لعينة الدراسة، وتقوم البنوك في فلسطين بتحليل مدى قدرة العميل على تغطية التزاماته من صافي أرباحه من وجهة نظر أصحاب شركات عينة الدراسة، فإجابات أفراد عينة الدراسة من الشركات على جزيئات قائمة الدخل تعطي مؤشراً إلى أهمية قائمة الدخل العالية بالنسبة للبنوك في فلسطين.

كما أوجدت النتائج أن الأهمية النسبية لقائمة المركز المالية عالية أيضاً لدى البنوك في فلسطين، وهذا واضح من خلال إجابات أصحاب الشركات عينة الدراسة، فيقوم البنك بدراسة وتحليل تطورات حجم رأس المال العامل، واعتبار رأس مال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً لمنح الائتمان، وتقوم البنوك في فلسطين بعمل دراسات تحليلية لتطور حجم أصول الشركة طالبة الائتمان، ومقارنتها بسنوات سابقة، وقياس القدرة الإيرادية للعميل على سداد ديونه المتداولة من خلال أصوله المتداولة، بحسب رأي الشركات الخاضعة لعينة الدراسة، فهذه الاجابات تشير إلى أهمية قائمة المركز المالي لدى البنوك في فلسطين.

وتشير النتائج أيضاً إلى أن الأهمية النسبية لقائمة التدفقات النقدية عالية أيضاً، فالبنوك في فلسطين تعتمد على قائمة التدفقات النقدية لتحديد سقف الائتمان المطلوب، وقياس أداء العميل عن الفترات المالية السابقة، والتنبؤ للتدفقات النقدية المستقبلية، وقياس مدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته،

وتحليل قائمة التدفقات النقدية لمعرفة مدى قدرته على سداد القرض ومواعيد السداد، تعتبر الأهمية النسبية العالية لهذه الفقرات مؤشراً لمدى أهمية قائمة التدفقات النقدية لدى البنوك في فلسطين من وجهة نظر أصحاب شركات عينة الدراسة.

كما أشارت النتائج إلى أن البنوك في فلسطين تشترط أن تكون البيانات المالية مدققة، وهذا يشير إلى مدى اعتماد البنوك على هذه البيانات المالية مجتمعة في قرار الإقراض، حيث كانت إجابات أكثر الشركات الخاضعة لعينة الدراسة والذين تقدموا للحصول على الائتمان البنكي بنسبة (89%) أن البنوك في فلسطين قد اشترطت أن تكون البيانات المالية مدققة، وهذا يجيب على تساؤل الدراسة عما إذا قد طلب من الشركات وجود توكيدات (مدققة، مراجعة) حول هذه البيانات.

نستنتج مما سبق وعلى ضوء هذه النتائج إلى أن البنوك في فلسطين تولي أهمية عالية للبيانات المالية المقدمة من أصحاب الشركات، فتقوم بعمل دراسات وتحليلات لهذه البيانات المالية من أجل ترجمتها إلى أرقام ونسب وجداول يستطيع البنك من خلالها معرفة سياسة الشركة ووضعها الحالي والمستقبلي، وبالتالي القدرة على إعطاء قرار بمنح هذه الشركات الائتمان.

2.5 توصيات الدراسة

هدفت الدراسة إلى فحص الدور الذي تولية البنوك للحصول على البيانات المالية المقدمة من وجهة نظر المستجيبين لعينة الدراسة، من أجل تفعيل الائتمان في فلسطين، ومعرفة رأي أصحاب الشركات والخاضعين لعينة الدراسة حول مدى استخدام موظفي التسهيلات لجميع مكونات البيانات المالية من مركز مالي وقائمة دخل وتدفقات نقدية، وفحص ما إذا طلب من الشركات المتقدمة للحصول على قرض أن تكون البيانات المالية مدققة.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة الموضحة أعلاه ووفقاً للنتائج التي تم التوصل إليها من الإطار النظري للدراسة من واقع التحليل الإحصائي للبيانات، خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

أولاً: ضرورة أن تعي الشركات أهمية البيانات المالية لدى البنوك في فلسطين والمؤسسات المانحة الأخرى من قائمة دخل ومركز مالي وتدفقات نقدية. فالقوائم المالية تعطي القارئ فكرة حول وضع الشركة وتطورها وسياساتها واتجاهاتها، الذي سيسهم في تفعيل دور البيانات المالية في البنوك. ومن هنا نرى بأنه:

1. على أصحاب الشركات والقائمين عليها التأكيد عند تقديم طلب الائتمان بأن حجم مبيعاتهم عالٍ لأنه يعتبر محددًا رئيسياً في الموافقة على الطلب.
2. على أصحاب الشركات المتقدمة بطلب القروض الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية وأخذها بعين الاعتبار لأنها تؤثر في تحديد سقف الائتمان المطلوب.
3. على أصحاب الشركات أن تولي الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية لأنها تساعدهم في التنبؤ المستقبلي لوضعهم ووضع شركاتهم.
4. على أصحاب الشركات الإفصاح عن قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية لبيان قدرتهم على الالتزام بسداد القرض.

ثانياً: ضرورة أن تمارس المؤسسات المالية الحكومية منها والخاصة والغرف التجارية مسؤوليتها في تقديم المحاضرات والندوات لأصحاب الشركات حول أهمية البيانات المالية وأبعادها ومدا الاستفادة منها في الحصول على التمويل، وكيف يمكن إن تفيد البيانات المالية أصحاب الشركات في الخطط الإستراتيجية قصيرة وبعيدة الأجل، وهذا سيزيد من معرفتهم المهنية حول البيانات المالية الأمر الذي سيسهم في حصولهم على فرص أكبر للاقتراض من البنوك العاملة في فلسطين.

ثالثاً: ضرورة أن تعي الشركات أهمية وجود توكيدات خارجية حول البيانات المالية، وأهمية التدقيق لدى المستثمرين والمقرضين، من أجل أن تستطيع الشركات تحقيق متطلبات الإقراض بحسب ما تطلبه البنوك.

1.2.5 توصيات خاصة للبنك:

1. التأكد من أن مقدمي طلب الائتمان من الشركات والقائمين عليها على مقدرة كافية لتغطية كافة التزاماتهم من صافي الأرباح.
2. على البنك قياس القدرة الإيرادية للعميل على سداد ديونه المتداولة من خلال أصوله وخاصة النقدية المتداولة.
3. على البنك القيام بدراسة وتحليل قائمة المركز المالي (موجودات والتزامات ورأس المال) في قرار الإقراض للعميل.
4. يجب الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.
5. يجب الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لوضع العميل لتحديد قدرته على الوفاء بالتزاماته.
6. العمل على عقد دورات تدريبية لموظفي البنك خاصة بطرق التحليل الحديثة.

2.2.5 توصيات عامة:

1. العمل على زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.
2. العمل على تعيين موظفين قادرين على استخدام المعلومات المحاسبية كأداة لترشيد قرار الائتمان.

3. العمل على تنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين.
4. العمل على تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن سلطة النقد.
5. العمل على استخدام نظام محاسبي يظهر القوائم المالية بشكل دقيق يعتمد عليه مستخدمي القوائم المالية من المحاسبين.
6. الحصول على توكيدات خارجية للبيانات المالية لإعطائها مصداقية من أجل تحقيق احد متطلبات البنوك بوجود توكيدات خارجية عليها.
7. العمل على تدريب موظفي التسهيلات بشكل مستمر حول البيانات المالية وتحليلاتها.
8. العمل على وضع قوانين محددة تنظم مهنة المحاسبة في فلسطين وممارساتها.

المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع العربية

أبو خشبة، سليمان. (2013): البنوك الأردنية في فلسطين تقدم ملياري دولار تسهيلات للقطاعات

المختلفة. الرأي، الأردن.

الألفي، أحمد. (1997): الضوابط الائتمانية للبنوك. الإسكندرية للنشر والتوزيع، مصر.

جابر، جابر. أحمد، كاظم. (1996): مناهج البحث في التربية وعلم النفس. دار النهضة العربية،

القاهرة.

جمعة، أحمد وآخرون. (2003): تنظيم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر. ط1، دار

المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

جمعية البنوك في فلسطين. (2014): البيانات والمؤشرات المالية المجمع للقطاع المصرفي. الوضع

المالي للبنوك. رام الله.

حامد، أسامة. (2002): إمكانيات البنوك ونسب الائتمان. مجلة المراقب الاقتصادي، دم.ن.

حسين، أحمد. (1997): نظم المعلومات المحاسبية - الإطار الفكري والنظم التطبيقية. ط1، مكتبة

الإشعاع، الإسكندرية.

الحسيني، فلاح؛ الدوري، مؤيد. (2000): إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر. دار وائل

للنشر، عمان.

الحلي، نبيل. (2006): دور معلومات التدفق النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض.

رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا.

الخليل، ج. (2004). أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين. الاقتصاد. رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح.

دالين، فان. (1994): مناهج البحث في التربية وعلم النفس. ترجمة: محمد نبيل نوفل وآخرون، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية.

دولة فلسطين. (2013): قانون الشركات الفلسطيني، الحكومة الفلسطينية، رام الله.

دويات، معتمصم. (2009): دور المدقق الخارجي (على محك الأزمة المالية العالمية). سوق المال الفلسطيني.

الزبيدي، حمزه. (2002): التحليل الائتماني. الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

الزرقان، صالح. (2010): التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية. رسالة دكتوراه، قسم الإدارة المالية والمصرفية، الجامعة الأردنية، الأردن.

سلطة النقد الفلسطينية. (2005): التقرير السنوي للعام 2004. "الميزانية المجمع للبنوك". دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية. (2006): التقرير السنوي الحادي عشر للعام 2005. دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية. (2007): المراقب الاقتصادي والاجتماعي. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، العدد (9)، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية. (2009): التقرير السنوي الرابع عشر لعام 2008. دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية. (2013): التقرير السنوي للعام 2012. دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.

سليم، محمد. عثمانة، رفيق. (2007): الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: العلوم الإنسانية، مج(10)، العدد(2)، ص192-210.

السيسي، صلاح. (1998): إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية. دار وسام للطباعة والنشر، بيروت.

شيخة، مصطفى. (1999): النقود والمصارف والائتمان. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية. الطويل، عمار. (2008): مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر. رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

عاشور، يوسف. (1995): سياسة البنوك الائتمانية ودور مؤسسات البنوك. غزة، فلسطين.

عس، عبد الرحمن. (1999): أساسيات البحث التربوي. ط3، دار الفرقان، عمان.

علام، رجاء. (2001): مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية. ط3، دار النشر للجامعات، القاهرة.

قدومي، ثائر. قيس، الكيلاني. (2003): دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل. رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.

القصاص، محمد. (2007): مبادئ الإحصاء والقياس الاجتماعي. جامعة المنصورة، القاهرة.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية - ماس (2003): المراقب الاقتصادي، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله.

ملحم، سامي. (2002): مناهج البحث في التربية وعلم النفس. ط2، دار المسيرة للنشر، عمان.

نوري، كنده. (2003): التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام معاملات الارتباط والانحدار "دراسة

ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا.

الوزير، جهاد. (2012): التسهيلات المصرفية. برنس للأبناء، وكالة فلسطين، فلسطين.

المقابلات:

أحمد عايش (شباط، 2014): البيانات المالية. مدير بنك القدس/ فرع بيت لحم. اتصال شخصي.

دينا عطوان (شباط، 2013): البيانات المالية. مديرة بنك القاهرة عمان/ فرع بيت لحم. اتصال

شخصي.

محمود مخامرة (تشرين ثاني، 2013): البيانات المالية. رئيس قسم تسهيلات الشركات في بنك

الأردن. اتصال شخصي.

الموقع الالكترونية:

تقرير البنك الدولي. (2013) : [http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-](http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2012/10/01/jobs-cornerstone-development-says-world-development-report)

[release/2012/10/01/jobs-cornerstone-development-says-world-development-report](http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2012/10/01/jobs-cornerstone-development-says-world-development-report)

الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2013)، <http://www.ifac.org/about-ifac>.

- Arens, A., R. Elder, et al. (2011). Auditing and Assurance Services. 14th ed: Michigan, Pearson.
- Baker, H. K. and J. A. Haslem (1973). Information needs of individual investor, J. Accountancy.
- Baker, R., V. Lembke, et al. (2008). Advanced Financial Accounting. 7th: Boston, McGraw Hill.
- Barumwete, L. A. and M. Karimunda (2007). Financial statements and SMEs' loan granting. Economics. Umea, Umea University.
- Bowerman, B., R. Connell, et al. (2009). Business Statistics in Practice. 5th ed: Miami, McGraw Hill.
- Chen, S. (2005). financial and non financial disclosures.
- Chinenye, E. (2009). The role of financial statements in investment decisions (a study of selected banks in Enugu metropolis, Enugu state). Accountancy. Enugu metropolis, Caritas University.
- Cooper, D. and P. Schindler (2002). Business research methods, 8th edn: Boston, MA: Irwin.
- Creswell, J. W. (2007). Qualitative inquiry and Research Design. California, Sage Publications.
- Feschijan, D. (2008). Analysis Of The Creditworthiness Of Bank Loan Applicants. Accounting and Analysis. Bulgaria, Facta Universitatis.
- Field, A. (2009). Discovering statistics using spss, 3th edn: London, Sage Ltd.
- Guest, j. (2006). "How many interviews are enough?" **1**: 59-82.
- Hall, M. (2010). Accounting information and Managerial Work. Accounting.
- Holloway, P. (2003). "Avoiding the Wrong Person for the Job."
- Horngren, C., S. Datar, et al. (2009). Cost Accounting. 30th ed: Stanford, Pearson Prentice Hall.

- Ittelson, t. (2009). Financial Statements. 1st ed: Washington, Courier.
- Jooste, L. (2004). Evaluation of the usefulness of the cash flow. Economic. South Africa, Pretoria. PhD.
- Kim, N. J. (2008). Financial Statements and Loan Decision in Community Banks. Accounting and Banking. Los Angeles, California State University.
- Kitindi, E. G. (2007). lending decision making and financial information Accounting and Finance Botswana, Australian National.
- Leedy, P., and J. Ormrod (2001). Practical research planning and design, 8th edn: New York, NY: Macmillan.
- Magness, V. (2003). Economic values and corporate financial statements. Botswana, Environ.
- Minnis, M. C. (2010). The Value Of Financial Statement Verification In Debt Financing. Business Administration. U.S.A, University of Michigan. PHD.
- Mornell, D. P. (1998). "Zero Defect Hiring."
- Needles, B., M. Powers, et al. (2013). Principles of Accounting. 12th ed: London, Loose Leaf.
- Piper, M. (2013). Accounting Made Simple. 1st ed: California, Mike Piper.
- sadrara, M., A. Jafari, et al. (2011). The evaluation of influential factors in the level of banks' credit managers trust put in financial statements. Accounting. Isfahan, University of Isfahan.
- Saunders, M., P. Lewis, et al. (2009). Research Methods for Business Students, Pearson Education Limited.
- Schilit, H. (2002). How to Detect Accounting Gimmicks & Fraud in Financial
- Sekaran, U. (2010). Research Methods for Business, 5th ed :John Wiley & Sons.
- Socea, A..D. (2012). Managerial decision-making and financial accounting information. Accounting. Romania, Alexandru Ioan Cuza.

- Svitlana, A. (2011). "Credit policy of commercial banks and its effect on banking". International journal of economics and law 1.
- Texas Woman's University. (2011). School of Management, Location: American Airlines Training Center (Arlington, TX) and Online.
- Troberg, P. and B. Ekholm (1995). "Objective of financial reporting and equity theories."
- Weygandt, J., D. Kieso, et al. (2002). Accounting Principles. 6th ed: New York, John Wiley & Sons.
- Zar, J. (2010). Biostatistical Analysis. 5th ed: Illinois, Pearson Prentice-Hall.

الملاحق

ملحق (1): الاستبانة



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الإدارة والاقتصاد

الاستبانة

دور البيانات المالية في ترشيد القرار الائتماني

يهديكم الباحث أفضل التحيات ويعلمكم بأنه بصدد إعداد دراسة تهدف إلى التعرف على دور البيانات المالية متمثلة في بيان المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية في ترشيد السياسات الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين، بهدف ترشيد قرار الائتمان المصرفي، وذلك كمتطلب لإتمام انجاز رسالة ماجستير لبرنامج الدراسات العليا في قسم المحاسبة بجامعة القدس.

نأمل قراءة ما ورد في هذه الاستبانة من فقرات بدقة وموضوعية، والإجابة عما جاء فيها وذلك بوضع علامة (√) أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم، حيث إنكم خير مصدر للمعلومات الدقيقة، نظراً لكونكم من أهل الخبرة في هذا المجال.

تعاونك سيكون سبباً في نجاح هذا البحث، وتقديم المعلومات الدقيقة سيؤدي إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، علماً بأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط وسيتم التعامل معها بسرية تامة.

علماً أن هذا الاستبيان سيأخذ من وقتكم ما يقارب 20 دقيقة.

ولكم خالص تحياتي وجزيل شكري

الباحث

مجدي عبدالله الهريمي

للاستفسار حول نتائج الدراسة

Majdi227@hotmail.com

ماذا اقصد بالبيانات المالية...؟

البيانات المالية: أفصد بالبيانات المالية في هذه الاستبانة: 1) قائمة المركز المالي. 2) قائمة الدخل.

3) قائمة التدفقات النقدية. (وما يلي توضيح بسيط حول ما تحتوي عليه هذه البيانات):

- تحتوي قائمة المركز المالي على عدة بنود رئيسية منها حجم النقد لدى الشركة أو البنوك وحجم المخزون والآلات والمعدات والمبيعات الآجلة وحجم مديونية الشركة وغيرها.....
- وتحتوي قائمة الدخل على المبيعات والمصاريف التي تؤدي إلى أرباح/خسارة الشركة خلال الفترة (عادة سنة).
- وقائمة التدفقات النقدية تشير إلى حجم السيولة النقدية (الكاش) التي يمكن أن تحصل عليها الشركة خلال فترة معينة (سنة).

أولاً: معلومات عامة:

الرجاء وضع علامة (√) أمام الإجابة التي تختارها:

1. المسمى الوظيفي:

مدير الشركة مدير مالي محاسب غير ذلك: الرجاء ذكره

2. المؤهل العلمي:

دراسات عليا بكالوريوس دبلوم ثانوي واقل

3. نوع الشركة:

أفراد مساهمة خاصة مساهمة عامة

4. مجال الشركة:

خدمات تجارة صناعة متنوع

5. سنوات العمل:

جديدة /اقل من سنة 1-3سنوات 4-5 سنوات أكثر من 5 سنوات

6. كم عدد موظفي الشركة خلال السنة الأولى:

1-3 عامل 4-10 عامل أكثر من 10 عامل

7. كم عدد موظفي الشركة حالياً:

- 3-1 عامل 4-10 عامل أكثر من 10 عامل

8. حجم رأس مال الشركة عند الافتتاح (يشمل النقدية وجميع الأصول):

- 1-500000 شيكل 500000- مليون شيكل أكثر من مليون شيكل

9. حجم رأس مال الشركة حالياً (يشمل النقدية وجميع الأصول):

- 1-500000 شيكل 500000- مليون شيكل أكثر من مليون شيكل

10. هل يوجد دين على الشركة حالياً:

- نعم لا

في حال كانت الإجابة بنعم يرجا تقدير حجم الدين..... شيكل.

12. هل تقدمت للحصول على قرض من أي من البنوك الموجودة في فلسطين:

- نعم لا

إذا كانت الإجابة ب نعم أرجو استكمال أسئلة الاستبانة، وإذا كانت الإجابة ب لا فأشكرك على وقتك واهتمامك، ولكن الدراسة تعنا بمن تقدم للحصول على قرض.....

13. عند تقدمك للحصول على قرض حصلت على:

- كامل المبلغ جزء من المبلغ المقدم تم رفض الطلب

ثانياً: معلومات تتعلق بالمعلومات المالية للشركة طالب الائتمان:

14. هل تقوم الشركة بإعداد بيانات مالية:

- نعم لا

15. إذا كانت الإجابة ب نعم فمن يعد هذه البيانات هو:

- مالك الشركة محاسب

16. هل يقوم البنك بطلب بياناتكم المالية من ضمن باقي المستندات عند التقدم للقرض: (البيانات المالية= مركز

مالي، قائمة الدخل، تدفقات نقدية)

- نعم لا

17. ما هي القوائم المالية التي يطلبونها:

- الميزانية العمومية الأرباح والخسائر التدفقات النقدية
 جميع ما ذكر لا شيء مما ذكر

18. هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات:

- نعم لا

19. البيانات المالية التي تطلب من الشركة طالبة الائتمان تتعلق بالفترة:

- السنة الحالية السنة الماضية سنتين سابقتين
 ثلاث سنوات سابقات أكثر من ثلاث سنوات لا يطلب البيانات المالية

20. هل تم اخذ المعلومات المالية الواردة في البيانات المالية لديكم كما هي أم تم تعديلها من خلال البنك:

- يتم اعتمادها كما هي يتم تعديلها حسب ما يراه البنك لا يتم طلبها أساساً

21. برأيك ما مدى الاعتماد على المعلومات المالية المقدمة من الشركات طالبة الائتمان في اتخاذ قرار الإقراض:

- عالية جداً عالية متوسطة
 ضعيفة ضعيفة جداً لا يتم الاعتماد

22. في حال عدم توفر بيانات مالية للشركة طالبة الائتمان هل:

- يرفض طلب الائتمان يتم الاعتماد على تقديرات غير البيانات المالية
 غير ذلك الرجاء ذكره.....

ثالثاً: معلومات تتعلق ببيان الدخل (بيان الأرباح والخسائر) للعميل:

م.	الفقرة/ ابدى رأيك بمصادقية	نعم	لا	لا اعلم
23	يقوم البنك بتحليل حجم مبيعات طالب الائتمان.			
24	يعتبر حجم مبيعات طالب القرض محدد رئيسي في قبول أو رفض طلبه.			
25	يعتبر حجم مبيعات طالب الائتمان محدد رئيسي لقيمة الائتمان الممنوح.			
26	كلما كان حجم مبيعات طالب الائتمان أفضل كلما زادت نسبة قبول طلبه.			
27	يتأكد المصرف من مدى قدرة العميل على تغطية كافة التزاماته من صافي أرباحه.			

رابعاً: معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية للعميل: وقائمة التدفقات النقدية تشير إلى حجم السيولة

النقدية (الكاش) التي يمكن أن تحصل عليها الشركة خلال فترة معينة (سنة).

م.	الفقرة	نعم	لا	لا اعلم
28	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترة مالية سابقة.			
29	يتأكد المصرف من مدى توافق مواعيد سداد التسهيل من توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة التدفق النقدي.			
30	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية عند تحديد سقف الائتمان المطلوب.			
31	يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.			
32	يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لوضع العميل.			

خامساً: معلومات تتعلق بقائمة المركز المالي (موجودات والتزامات ورأس المال) للعميل:

م.م	الفقرة	نعم	لا	لا اعلم
33	يقوم البنك بعمل دراسة تحليلية لتطور حجم أصولاً لشركة طالبة الائتمان.			
34	يقوم البنك بمقارنة أصول الشركة طالبة الائتمان ومقارنتها بفترات مالية سابقة.			
35	يقوم البنك بدراسة وتحليل تطورات حجم رأس المال العامل.			
36	يعتبر المصرف رأس مال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً على منح الائتمان.			
37	يقيس المصرف القدرة الإيرادية للعميل على سداد ديونه المتداولة من خلال أصوله (النقدية مثلاً) المتداولة.			

سادساً: من أجل زيادة الاعتماد على البيانات المالية كأساس لاتخاذ قرار الائتمان في البنوك الفلسطينية، يرجى تحديد درجة أهمية المقترحات التالية:

م.م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
38	تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات.					
39	تنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين.					
40	تطبيق قانون الأخلاقيات مهنة المحاسبة.					
41	تعيين موظفين قادرين على استخدام المعلومات المحاسبية كأداة لترشيد قرار الائتمان.					
42	زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.					
43	تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن سلطة النقد.					
44	تشجيع مكاتب المراجعة والتدقيق على تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية.					
45	زيادة قدرة مسئول الائتمان على تحليل القوائم المالية للشركات.					

46. خلال العام الأخير: اختر واحدة بوضع إشارة (√)

حققت الشركة زيادة في الأرباح.....

انخفاض في الأرباح.....

أرباح ثابتة (لم تتغير).....

خسارة.....

وأخيراً نشكركم على حسن تعاونكم وجهدكم المبذول في تعبئة هذه الاستبانة

ملحق (2): قائمة أسماء المحكمين في الرسالة واحد:

الاسم	التخصص	مكان العمل
الدكتور إبراهيم عوض	إدارة الأعمال	جامعة القدس
الدكتور محمود الجعفري	اقتصاد	جامعة القدس
الدكتور فادي قطان	محاسبة	جامعة بيت لحم

ملحق (3): نتائج التحليل الإحصائي

جدول (1): البنوك الوطنية الفلسطينية العاملة في فلسطين:

عدد الفروع	اسم البنك	تاريخ التأسيس أو افتتاح أول فرع
48	بنك فلسطين	1960
6	البنك التجاري الفلسطيني	1994
13	بنك الاستثمار الفلسطيني	1995
10	البنك الإسلامي العربي	1995
22	بنك القدس للتنمية والاستثمار	1995
15	البنك الإسلامي الفلسطيني	1995
7	البنك الوطني (الاندماج بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار)	2005
121	مجموع المكاتب والفروع	

جدول (2): البنوك الوافدة العاملة في فلسطين

عدد الفروع والمكاتب	اسم البنك	تاريخ التأسيس أو افتتاح أول فرع
24	بنك القاهرة عمان	1986
22	البنك العربي	1994
32	بنك الأردن	1994
6	البنك العقاري المصري العربي	1994
5	البنك الأهلي الأردني	1995
12	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995
2	البنك الأردني الكويتي	1995
1	بنك HSBC للشرق الأوسط	1998
1	بنك الاتحاد	1995
4	البنك التجاري الأردني	1994
109	مجموع المكاتب والفروع	

جدول (3): حصة كل مجموعة من مجمل الاستبيانات:

عدد الاستبيانات	حصة كل مجتمع	عدد الشركات	نوع الشركة
177	%59	641	تجارية
77	%26	278	صناعية
22	%7	81	خدمائية
12	%4	43	مقاولات
7	%2	25	حرف
4	%1	16	زراعية
300	%100	1084	المجموع

جدول (4): مقدار الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ

مقدار ألفا	عدد الفقرات	الفقرات
0.76	5	قائمة بيان الدخل.
0.83	5	قائمة المركز المالي.
0.80	5	قائمة التدفقات النقدية.

جدول (5): المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة

ت	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
1	المسمى الوظيفي	مدير الشركة	82	29
		مدير مالي	54	19
		محاسب	36	13
		غير ذلك	108	39
2	المؤهل العلمي	دراسات عليا	48	17
		بكالوريوس	55	20
		دبلوم	147	53
		ثانوي و اقل	30	11
3	نوع الشركة	أفراد	88	31
		مساهمة خاصة	146	52
		مساهمة عامة	46	16

36	102	خدمات	مجال الشركة	4
35	99	تجارة		
14	40	صناعة		
14	39	متنوع		
3	8	جديدة/ اقل من سنه	سنوات العمل 1	5
9	25	1-3 سنوات		
24	67	4-5 سنوات		
64	180	أكثر من 5 سنوات		
24	68	1-3 عامل	عدد موظفي الشركة (افتتاح)	6
24	66	4-10 عامل		
52	146	أكثر من 10 عامل		
10	29	1-3 عامل	عدد موظفي الشركة حاليا	7
26	73	4-10 عامل		
64	178	أكثر من 10 عامل		
41	114	1-500000 شيكل	رأس مال الشركة (افتتاح)	8
15	43	500000 - مليون شيكل		
44	123	أكثر من مليون		
25	71	1-500000 شيكل	رأس مال الشركة (حاليا)	9
16	46	500000 - مليون شيكل		
58	162	أكثر من مليون شيكل		
32	89	نعم	يوجد دين على الشركة	10
68	191	لا		

جدول (6): المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الأول "معلومات تتعلق ببيان الدخل (بيان الأرباح والخسائر) للعميل".

الترتيب	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
2.00	*0.000	36.50	0.33	0.88	q1 يقوم البنك بتحليل حجم مبيعات طالب الائتمان
3.00	*0.000	29.86	0.37	0.85	q2 يعتبر حجم مبيعات طالب القرض محدد رئيسي في قبول أو رفض طلبه
5.00	*0.000	22.60	0.44	0.77	q3 يعتبر حجم مبيعات طالب الائتمان محدد رئيسي لقيمة الائتمان الممنوح
1.00	*0.000	34.73	0.33	0.89	q4 كلما كان حجم مبيعات طالب الائتمان أفضل كلما زادت نسبة قبول طلبه
4.00	*0.000	28.95	0.38	0.82	q5 يتأكد المصرف من مدى قدرة العميل على تغطية كافة التزاماته من صافي أرباحه
	*0.000	38.67	0.26	0.74	جميع فقرات المحور معا

جدول (7): المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الخاص بقائمة المركز المالي (موجودات والتزامات ورأس المال) للعميل.

الترتيب	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
3	*0.000	32.76	0.35	0.86	q1 يقوم البنك بعمل دراسة تحليلية لتطور حجم أصولاً لشركة طالبة الائتمان
3	*0.000	32.06	0.35	0.86	q2 يقوم البنك بمقارنة أصول الشركة طالبة الائتمان ومقارنتها بفترات مالية سابقة
2	*0.000	33.53	0.33	0.87	q3 يقوم البنك بدراسة وتحليل تطورات حجم رأس المال العامل
1	*0.000	36.83	0.31	0.89	q4 يعتبر المصرف رأس مال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً على منح الائتمان
3	*0.000	32.45	0.34	0.86	q5 يقيس المصرف القدرة الإيرادية للعميل على سداد ديونه المتداولة من خلال أصوله (النقدية مثلاً) المتداولة
	*0.000	42.17	0.25	0.76	جميع فقرات المحور معا

جدول (8): المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الخاص بالتدفقات النقدية للعميل.

الترتيب	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
2	*0.000	30.40	0.36	0.85	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترة مالية سابقة
5	*0.000	25.59	0.41	0.81	يتأكد المصرف من مدى توافق مواعيد سداد التسهيل من توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة التدفق النقدي
1	*0.000	31.78	0.34	0.87	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية عند تحديد سقف الائتمان المطلوب
4	*0.000	27.55	0.38	0.82	يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته
3	*0.000	27.19	0.39	0.83	يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لوضع العميل
	*0.000	32.10	0.30	0.70	جميع فقرات المحور معا

جدول (9): تحديد درجة أهمية المقترحات من اجل زيادة الاعتماد على البيانات المالية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
الأول	0.80	4.22	زيادة قدره موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.
الثاني	0.79	4.21	تعيين موظفين قادرين على استخدام المعلومات المحاسبية كاداه لترشيد قرار الائتمان.
الثالث	0.77	4.18	تنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين.
الثالث مكرر	0.86	4.18	تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن سلطه النقد.
الخامس	0.81	4.15	تطبيق قانون أخلاقيات مهنة المحاسبة.
السادس	0.80	4.13	زيادة قدره مسئول الائتمان على تحليل القوائم المالية للشركات.
السابع	0.78	4.12	تشجيع مكاتب المراجعة والتدقيق على تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية.
الثامن	0.94	4.07	تطبيق نظام محاسبي موحد للشركات.

ملحق (4): كتاب تسهيل مهمة

Al-Quds University – Jerusalem
Faculty of Business and Economics
Chair, Department of Economics



جامعة القدس . القدس
شعبة الإدارة والاقتصاد
رئيس دائرة الاقتصاد

التاريخ: 2013/4/6

حضرة الزملاء المحترمين في دائرة الأبحاث - سلطة النقد الفلسطينية

الموضوع: توفير بيانات ومعلومات لمساعدة الباحث مجدي عبدالله الهريمي

تحية طيبة وبعد،،،

أود إعلامكم بأن الطالب مجدي عبدالله الهريمي هو أحد طلبة الماجستير في معهد الإدارة والاقتصاد - جامعة القدس، حيث أنه يقوم بإعداد دراسة (رسالة ماجستير) بعنوان " دور البيانات المالية في القرار الائتماني: دراسة ميدانية عن المصارف العاملة في فلسطين " تحت اشراف الدكتور ابراهيم عوض، وذلك لاستكمال متطلبات تخرجه من برنامج الماجستير.

بناءً عليه نتمنى من حضرتكم مساعدته في كل ما يلزم للحصول على كافة البيانات والمعلومات اللازمة لبعثه.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

دائرة الاقتصاد
Economics Dept.

د. ابراهيم عوض
رئيس دائرة الاقتصاد

E-mail: iawad00@gmail.com
P.O. Box 20002

البريد الإلكتروني: iawad00@gmail.com
ص.ب 20002

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
82	الاستبانة.	1
87	قائمة أسماء المحكمين	2
88	نتائج التحليل الإحصائي	3
93	كتاب تسهيل مهمة من معهد الإدارة والاقتصاد - جامعة القدس	4

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
6	البنوك الوطنية الفلسطينية العاملة في فلسطين	1.1
6	البنوك الوافدة العاملة في فلسطين	2.1
38	حصة كل مجموعة من مجمل الاستبانات	1.3
41	مقدار الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ	2.3
49	المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة	1.4
54	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة الاحتمال (p-value) لكل فقرة من فقرات المحور الأول "معلومات تتعلق ببيان الدخل (بيان الأرباح والخسائر) للعميل".	2.4
55	نتائج تحليل التباين الأحادي لتحديد الفروق بين استجابات عينة الدراسة لقائمة الدخل.	3.4
56	نتائج تحليل التباين الأحادي لتحديد الفروق بين استجابات عينة الدراسة لقائمة الدخل	4.4
58	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة الاحتمال (p-value) لكل فقرة من فقرات المحور الخاص بقائمة المركز المالي (موجودات والتزامات ورأس المال) للعميل.	5.4
59	نتائج تحليل التباين الأحادي لتحديد الفروق بين استجابات عينة الدراسة للمركز المالي.	6.4
61	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وقيمة الاحتمال (p-value) لكل فقرة من فقرات المحور الخاص بالتدفقات النقدية للعميل.	7.4
62	نتائج تحليل التباين الأحادي لتحديد الفروق بين استجابات عينة الدراسة للتدفقات النقدية.	8.4
66	تحديد درجة أهمية المقترحات من أجل زيادة الاعتماد على البيانات المالية.	9.4

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الإهداء
أ	إقرار
ب	الشكر والتقدير
ج	ملخص الدراسة بالعربية
د	ملخص الدراسة بالانجليزية
الفصل الأول	
خلفية الدراسة والإطار العام	
1	1.1 خلفية الدراسة
2	1.1.1 نبذة عن تاريخ البنوك في فلسطين
5	2.1.1 البنوك العاملة في فلسطين 2014
7	3.1.1 السياسة الائتمانية
7	1.3.1.1 تعريف السياسة الائتمانية وأهم ملامحها
8	2.3.1.1 الإستراتيجية الائتمانية والإجراءات الائتمانية
9	3.3.1.1 ملامح السياسة الائتمانية
11	4.3.1.1 محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة في فلسطين
13	4.1.1 واقع أنشطة الأعمال في فلسطين
15	2.1 مشكلة الدراسة
18	3.1 مبررات الدراسة
20	4.1 أهداف الدراسة
الفصل الثاني	
الدراسات والأدبيات السابقة	
21	1.2 الدراسات والأدبيات السابقة
31	2.2 فرضيات الدراسة
الفصل الثالث	
منهجية وإجراءات الدراسة	
32	1.3 منهجية الدراسة
33	1.1.3 نموذج الدراسة
33	2.1.3 أداة الدراسة
34	2.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة
35	3.3 عينة الدراسة

رقم الصفحة	الموضوع
39	4.3 أداة الدراسة
41	5.3 ثبات أداة الدراسة
42	6.3 وصف متغيرات الدراسة
42	1.6.3 تحليل المركز المالي
42	2.6.3 تحليل قائمة الدخل
42	3.6.3 تحليل قائمة التدفقات النقدية
43	4.6.3 درجة الموثوقية (مدققة) البيانات المحاسبية
43	7.3 مصادر جمع المعلومات
45	8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة
الفصل الرابع	
تحليل نتائج الاستبانة	
47	1.4 وصف عينة الدراسة
50	1.1.4 تحليل سؤال الفرز (لمعرفة من تقدم للحصول على قرض)
50	2.1.4 أهم خصائص الذين لم يتقدموا للحصول على قرض
51	3.4 تحليل أجزاء الاستبانة العامة
52	4.4 اختبار فرضيات الدراسة
66	5.4 مقترحات من أجل زيادة الاعتماد على البيانات المالية
الفصل الخامس	
الاستنتاجات والتوصيات	
68	1.5 مناقشة النتائج
70	2.5 توصيات الدراسة
74	المصادر والمراجع
74	المصادر والمراجع العربية
77	المقابلات
77	الموقع الإلكتروني
78	المصادر والمراجع الأجنبية
81	الملاحق
الفهارس	
94	فهرس الملاحق
95	فهرس الجداول
96	فهرس المحتويات